العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة(2014– 2020)

Iraq in light of the fragile state Index for the period (2014-2020)

أ.م. سونيا آرزروني وارتان[1]

جامعة البصرة – العراق

sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/19 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2021/11/10

ملخص:

علـى وفـق مؤشـرات الدولـة الهشـة(الأثنى عشـر)الذي يضـم كافـة الجوانـب المتعلقـة بواجبـات الدولـة إزاء مواطنيهـا من(الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية والأمنيـة)، أدرج العـراق ضـمن الفئـة الثانية(الإنـذار العـالي) للمـدة(2014-2017 المتـزامن مـع وجـود(داعش) -2018: تحسـن في درجتـه علـى نحـو طفيـف في ظـل تحريـر الموصـل) وضـمن الفئـة الثالثة(إنـذار) في(2019 و2020)،إلا مـا زال ضـمن الـدول الأكثـر هشاشـة، وذلـك لمعوقـات عـدة مـا بين(اجتماعيـة: تـأخير في اسـتكمال الأوراق الرسميـة الـتي تسـمح للنـازحين بـالعودة،،الخ) و(اقتصادية:إسـتمرارية تـزاحم أولويـات الأمـن والـدفاع مـع أولويـات التنميـة/عجز الموازنـة العامـة للدولـة،،الخ) والسياسـية والأمنيـة(غياب الاسـتقرار الأمني/عـدم إصـلاح البيئـة القانونيـة لحريـة العمـل الصـحفي،،الخ)، وتوصـلت الدراسـة الى نتـائج عـدة أهمهـا(تحقيق السـيادة الكاملـة للدولـة والاستقرار على الصعيدين الأمني والسياسي،،الخ).

الكلمات المفتاحية: الدولة الهشة – المؤشرات–الاجتماعية–الاقتصادية–السياسية والأمنية.

Abstract:

According to the twelve fragile state indicators which includes all aspects related to the state's duties towards its citizens (social, economic, political and security).Iraq was included in the second category (high alert) for the period (2014-2017 concurrent with the presence of (ISIS)-2018. Slightly improved in its degree in light of the liberation of Mosul) and within the third category (warning) in (2019 and 2020).However, it is still among the most fragile countries, due to several obstacles between (social: delay in completing official papers that allow the displaced (IDPs)to return, etc. Economic: the continuity of competing security and defense priorities with the priorities of development / the state's general budget deficit, etc .Political and security (lack of security stability / lack of reform of the legal environment for freedom of the press, etc.The study reached several results, the most important of which are : achieving full sovereignty of the state and stability on the security and political levels, etc.

Keywords:*The fragile state - Social, Economic, Political and Security Indicators.*

مقدمة:

علـى وفـق مؤشـرات الدولـة الهشـة(الأثنى عشـر) والـتي تضـم كافـة الجوانـب المتعلقـة بواجبـات الدولـة"ومنها العـراق" إزاء مواطنيهـا من(الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية)، هناك((4)مؤشرات ما بين اجتماعية"الضغوط السكانية واللاجئين والنازحين داخلياً وسياسية وأمنية"شرعية الدولة والتدخل الخارجي سجلت الأفضل في2014) و(4) الأخرى ما بين إجتماعية"التظلمات الجماعية وهجرة العقول" والاقتصادية"التنمية الاقتصادية غير المتكافئة والتدهور الاقتصادي" في2018) و(مؤشرين:السياسية والأمنية"حقوق

[1] **المؤلف المرسل: سونيا آرزروني وارتان:.sonia.arzrony@gmail.com**

الانسان وسيادة القانون-الجهاز الأمني في 2020)، و(المؤشرين الآخرين:السياسية والأمنية إحداهما""تدهور الخدمات" الأفضل في(2015) والآخر ظل ثابتاً "النخبة المتعصبة"(2020-2014)،إلا مع ذلك،أدرج ضمن الفئة الثانية(الإنذار العالي)للمدة(2017-2014) والمتزامن مع وجود(داعش) واحتلاله لبعض محافظاته) و2018: تحسن على نحو طفيف في درجته في ظل تحرير الموصل)، وضمن الفئة الثالثة(إنذار) في(2019 و2020)،إلا ما زال ضمن الدول الأكثر هشاشة لمعوقات عدة ما بين(إجتماعية: تأخير في استكمال الأوراق الرسمية التي تسمح للنازحين بالعودة مقترنة بالتعقيد في الإجراءات،،الخ) و(اقتصادية:تزاحم أولويات الأمن والدفاع مع أولويات التنمية/الفساد المالي والإداري،،الخ) والسياسية والأمنية(غياب الاستقرار الأمني/إنتهاك حقوق الانسان،،الخ)، مما يتطلب وضع عدد من الإجراءات التي من شأنها ان تحد من حالة الهشاشة"إنهيارها".

أهمية البحث: استخدام مؤشرات الدولة الهشة كأداة دلالة على مواطن الضعف في قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية على نحو مستمر بغية تشخيصها وترسيم الحلول على نحو فعال.

مشكلة البحث: تنطلق من صياغة السؤال الآتي: ماهي"الأسباب-المعوقات" التي أدت الى وقوع العراق ضمن الدول الهشة من حيث مؤشراتها للمدة(2020-2014)؟

فرضية البحث:ان ادراج العراق ضمن الدول الهشة للمدة المذكورة ناجمة عن تحديات(إجتماعية وإقتصادية وسياسية وأمنية).

هدف البحث: دراسة مؤشرات الدولة الهشة ومعوقاتها في العراق وسبل المعالجة.

هيكيلية البحث: تنقسم الدراسة الى ثلاثة محاور،أهتم الأول بدراسة الدولة الهشة من حيث النشأة والمفهوم والقياس،والمبحث الثاني بمؤشراتها وموقع العراق ضمنها ومعوقاتها للمدة(2014- 2020)، وختمت بعدد من الاستنتاجات والمقترحات في المحور الثالث.

المحور الأول:الآطار المفاهيمي للدولة الهشة

أولا: نشأة مصطلح الدولة الهشة: بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت في الادبيات السياسية العديد من المصطلحات التي تعكس حالة الضعف الوظيفي"الخلل الهيكلي" في الدولة، ففي الستينات من القرن العشرين، برزت(الدولة الرخوة) في كتابات الاقتصادي السويدي(جونار ميردال) بانها: "الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، بل تسعى لتعليقها بما يغلب مصلحة النخب الحاكمة على المصلحة العامة، من ثم إنتشار الفساد والمحسوبية"، و(الدولة الضعيفة) في الثمانينات:" الدول الفقيرة التي تعاني من ثغرات مهمة في مجال الأمن والأداء والشرعية، وتفتقر الى السيطرة على مناطق معينة من أراضيها وبذلك تمثل خطراً من وجهة نظر الأمن الدولي"(الشيباني وجودة،2018: 223). في أوائل التسعينات، برز لدى العديد من المفكرين السياسيين مصطلح (اشباه الدول) لوصف الدولة التي تتمتع بالحكم قانوناً، لكنها لا تملك سلطة فعلية على اقليمها، فتحقق السيادة بحكم قبول المجتمع الدولي لها، ومع ذلك لا يعترف مواطنيها بوصفها سلطة عامة مشروعة(جودة،2018: 50)، وهي محاولة لتوضيح الاشكالية المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي بالفشل من جهة، ونقص الكفاءة المطلوبة في أداء الوظائف من جهة أخرى، وانعكاس ذلك على "السلم والاستقرار المجتمعي".(ظريف، 2014 :97). بنهاية الحرب الباردة، ظهر مصطلح الدول الفاشلة للدلالة على بعض الدول في ظل عدم قدرتها على ممارسة وظائفها الرئيسة "الأمنية" التي باتت تهدد الأمن الدولي، فقد تم طرحه لأول مرة في خطاب مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة في" كانون الأول 1992 نهاية عقد إدارة الرئيس الأمريكي بوش الأب وبداية عهد الرئيس بيل كلنتون" في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال "في ظل انهيار منظومة دولتها "سقوط نظام بري في 1991"وانقاذها".(العنبر ومحمد، 2014: 158). تحديداً في(1993)، ظهرت دراستان: الأولى لـ(جيرالد هيرمان وستيفن راتنر- Gerald B.Helman and

Steven R. Ratner) عن الدولة الفاشلة نشرت في مجلة السياسية الخارجية الامريكية بالمقال المعنون"إنقاذ الدول الفاشلة: "تلك الدول التي لا تستطيع ان تلعب دوراً ككيان مستقل، وضربا المثل بـ(هايتي/يوغسلافيا السابقة /ليبيريا/كمبوديا/ السودان/الاتحاد السوفيتي) بوصفها دولاً غير قادرة على ان تحافظ على نفسها عضواً في المجتمع الدولي"، والثانية لـ(وليام زارتمان- WilliamI.Zartman)عن(الدولة المنهارة في1995: تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية، وضرب مثالاً بـ"الكونغو في الستينات من القرن العشرين، وتشاد واوغندا وغانا في أواخر الثمانينات، والصومال وأثيوبيا وليبيريا مع بداية تسعينات القرن العشرين"(المرعشي، الدولة الفاشلة،2021: 3)، وحدد المفكر الأمريكي(نعوم تشومسكي) بعض الخصائص الأولية لها منها:*غير قادرة في حماية مواطنيها من العنف.*النزعة التي تعتبر نفسها فوق القانون على المستويين المحلي والدولي.(العنبر ومحمد، مرجع سابق: 158).الجدير بالذكر، في(1997) استخدم البنك الدولي في تقريره" الدولة في عالم متغير"مصطلح (الدولة الهشة) التي تصف الحالة نفسها من عدم إستقرار الدولة باختلافات بسيطة عن المصطلحات السابقة من حيث تركيز مستخدميه عن الجانب التنموي الاقتصادي والاجتماعي مع إتفاق ان جميعها، تعكس حالة من الضعف الوظيفي "الخلل الهيكلي" وما تمر به من أزمات داخلية وخارجية هي أحد عوامل الفشل أو الهشاشة الكامنة في الدولة(دهيرب،2019: 74)، وبحلول القرن الحادي والعشرين حظي مفهوم(الدولة الهشة) باهتمام بالغ عند الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية بما تضمنه من خطاب تنموي قائم على ترسيم آليات تقديم المعونات لمثل هذه الدول في ظل القلق المتزايد في الأوساط الائتمانية الدولية إزاء فعالية المعونات المقدمة لها التي تم التوافق عليها في مونتري في(2002)، وجرى الإفصاح عنه من جديد في مؤتمر باريس(2005) وبرنامج "عمل أكرا" في(2008) بتركيزه على ضرورة زيادة الدعم وضمان فعالية تلك المعونات المقدمة لها في ظل المعرفة العميقة بالسياق السياسي والاقتصادي المحلي الذي يعد الأساس في نجاح المشاركات الخارجية في الدول الهشة(جودة،2018:مرجع سابق:54)، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة فعالة مع الحكومات المحلية لتلك الدول التي إتحدت ضمن مجموعة معترف بها في الأمم المتحدة في(2010)"الدولة" السبعة"الهشة والمتأثرة بالصراع"(g7+) (*) ليكون لها صوت في الأوساط العالمية مع وضع الحوار الدولي خطة جديدة للانخراط في مساعدة تلك الدول بتوقيع أكثر من(40) دولة ومنظمة في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة في(تشرين الثاني 2011 في بوسان: كوريا) بغية بناء دول يعمها السلام ووضع نهج تطور تدريجياً بتنفيذ الخطة الجديدة في المرحلة ما بين(2015-2012)بوصفها مرحلة تجريبية(المرجع نفسه:55)، وعليه، قامت مؤسسة صندوق السلام الأمريكية بتغيير أسم مؤشراته الذي بدأت تصدره منذ(2005) تحت مسمى(مؤشر الدول الفاشلة الى مؤشر الدول الهشة في 2014)، والأخير ما هو إلا تعبير جديد وحديث وبديل للدولة الفاشلة، بهدف الابتعاد عن الخطاب الذي يعرقل الحكومات نحو آخر يدعمها لتحسين الظروف التي قد تؤدي الى العنف والنزاع.

ثانياً: مفهوم الدولة الهشة وسماتها: تتجسد هشاشة الدولة على نحو غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة:" تعد الدولة هشة عندما تفتقر هياكلها الى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية"، إلا في الوقت نفسه، قد عدلت التعريف لبيان دور الشرعية، فأصبحت "تلك الدول غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية"(النويني،2014 :63)، ويتفق ذلك مع تعريف الشاهر:"افتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية،إذ تكون مؤسسات الدولة غير قادرة على توفير الأمن والتمثيل الشرعي مع إفتقاد بيئة تقضي الى النشاط الاقتصادي المربح وتقديم خدمات الرعاية الأساسية.(الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة:2017: 51).

تصف منظمة العمل الدولية:" تلك الدول التي تتميز بغياب سمات الدولة(المؤسسات) أو ضعفها الشديد وضعف تسليم مهامها من(الأمن والعدالة والرعاية الاجتماعية)(منظمة العمل الدولية، الفصل الأول:المفاهيم والآثار المترتبة على حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث،2016 :12)

عرفها المجلس الأوربي:"الهياكل الضعيفة أو الفاشلة والى الحالات التي يكون قد انهار فيها العقد الاجتماعي بسبب عدم قدرة –رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية ومسؤولياتها تجاه "تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وتوفير الأمن والأمان لسكانها والحد من الفقر وتقديم الخدمات والإدارة الشفافة والعادلة للموارد على حد سواء وإتاحة فرصة الوصول الى السلطة".(دهيرب، مرجع سابق:74- 75)

والباحثة تعرفها على إنها:(دول لا تمارس سيادة كاملة على الأرض والشعب "مقيدة نتيجة تعرضها لضغوط خارجية قد تكون على هيئة وجود قوات أجنبية على أراضيها أو عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية" ولا تستطيع حكوماتها الوفاء بوظائفها وواجباتها الأساسية من تحقيق السلام والاستقرار لشعبها "حماية أمن سكانها" وحقوقهم الأساسية من توفير الخدمات الاجتماعية ونظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع الافراد من خلاله تحقيق أهدافهم ومشاريعهم والحصول على اعتراض بشرعيتها من مواطنيها)، وبالنسبة الى سماتها(الملحق 1).

ثالثا: قياس مؤشرات الدولة الهشة: ان مؤشر الدول الهشة تقرير سنوي يعده(صندوق من أجل السلام: مؤسسة بحثية مستقلة مقرها في واشنطن بالتعاون مع مجلة(فورن بوليسي) الأمريكية التي تقوم بنشره سنوياً مستنداً على برنامج التحليل الخاص به(أداة نظام تقييم الصراع Cast) الذي تم تطويره في (1990) لتقدير مدى التأثر في حالات ما قبل النزاع والنزاع النشط وحالات ما بعد الصراع ويستخدم على نطاق واسع من صانعي السياسات وشبكات المجتمع المدني)(سلحب،2019: 9)، وتتمثل قاعدة البيانات الاصلية في جمع الاخبار والتقارير المحلية والعالمية المنشورة يومياً تتقدمها وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة والمصادر الحكومية، ناهيك عن الدراسات المسحية وإستطلاعات الرأي التي تنظمها الجامعات والتقارير المالية، وتحليلها كل عام على وفق تطبيق معايير بحث متخصصة، فيتم توزيع الدرجات لكل دولة على أساس(12) مؤشراً رئيسياً(الجدول(1)) وأكثر من(100) مؤشر فرعي.(الشاهر،مرجع سابق:52)، تتراوح قيمتها ما بين(0 أكثر استقراراً –10 أقل استقراراً)، في حين يتراوح قيمة مؤشره العام" مجموع النقاط المسجلة في(12)مؤشر" ما بين(0 مستقرة وأبعد ما يكون عن وصفها بالهشة – 120 أكثر هشاشة)(حسين،2019 :116)، وعليه، قام بتصنيف الدول بحسب النتائج الى(11) فئة(**)(الشيباني وجودة، مرجع سابق:229-230) وفقاً لمجموع درجات مؤشرات كل دولة، ويكمن أهميته في استخدام قياس مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والوفاء باحتياجات افراد شعبها الأساسية على نحو مستمر لغرض التعرف على الفجوات التي تعزز فشلها، ومن ثم وضع المعالجة المبكرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على المدى الطويل.

جدول (1) مؤشرات الدولة الهشة

الاجتماعية: (4) مؤشرات" بحساب(10) درجات لكل مؤشر أي يعتمد تقييمه بنسبة "الثلث"	
1-الضغوط الديموغرافية من خلال تزايد عدد السكان وسوء توزيعهم والضغوط(الامراض والكوارث الطبيعية) وكتحصيل حاصل تراجع حجم الخدمات التي تقدمها الدولة.	2-الحركة السلبية والعشوائية للاجئين والنازحين داخلياً التي ستمارس ضغطاً اضافياً على الخدمات العامة، وخلق تحديات إنسانية وأمنية أوسع للدولة المستقبلية اذا لم يكن لها القدرة الاستيعابية والموارد الكافية.
3-هجرة الكفاءات والعقول والاغتراب داخل المجتمع: التأثير الاقتصادي للنزوح البشري وذلك لأسباب اقتصادية أو سياسية من خلال فقدان العمالة المهنية الماهرة المنتجة والعواقب التي قد ترتب عليها في تنمية البلد.	4-الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومات تنتظر الثأر: يركز على انقسامات مجموعة معينة مبنية على خصائص اجتماعية وسياسية، ودورها في ايصال الخدمات اليها أو ادراجها في العملية السياسية مولدة لديها تظلماً(تهميش الدولة لها/محرومة من الاستقلالية/الاستقلال السياسي/عدم العدالة/سيطرة الأغلبية على الأقلية،،الخ.).
الاقتصادية: (2) مؤشر يعتمد التقييم بما نسبته "السدس"	
5-التنمية الاقتصادية غير المتكافئة "عدم المساواة في توزيع عائدات التنمية":التي تستند الى مجموعة عرقية أو دينية أو قومية أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة(الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية/تحسين فرص الوصول الى الخدمات،،الخ.)، ومن ثم عدم الالتزام بالعقد الاجتماعي.	6-التدهور الاقتصادي: أنماط تراجع اقتصاد الدولة على المستوى الكلي (دخل الفرد أو الناتج المحلي الإجمالي/ معدلات البطالة والتضخم/مستويات الفقر/فشل مشاريع الاعمال/الانخفاض المفاجئ في أسعار السلع وفي الاستثمار الأجنبي وأي إنهيار أو انخفاض في قيمة العملة الوطنية /إنتشار الفساد الذي يعد السبب الرئيسي في تآكل الدولة وإنهيار القانون، ومن ثم زيادة معدلات العنف والجريمة.
السياسية والأمنية: (6) مؤشرات وتمثل "النصف" في التقييم	
7-فقدان شرعية"اجرام" الدولة: تمثيل الحكومة وانفتاحها وعلاقتها بمواطنيها ومستوى ثقة السكان بمؤسسات الدولة وعملياتها(غياب الشفافية والمحاسبة السياسية/فساد النخبة الحاكمة/المظاهرات الجماهرية/العصيان المدني المستمر/صعود التمرد المسلح/ مقاطعة الانتخابات،،الخ.)	8-التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة: لا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية من توفير الخدمات الأساسية "الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والانترنت والاتصال/تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي،،الخ.)
9-حقوق الانسان وسيادة القانون: "الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار إنتهاكات لحقوق الانسان القانونية والسياسية والاجتماعية"حقوق الافراد والجماعات والمؤسسات"(تقييد الصحافة/تسييس القضاء /العنف المدني/الحكم العسكري "الاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية"،،الخ).	10-الجهاز الأمني:(مدى ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية المحلية/التهديدات الأمنية للدولة من التفجيرات وحركات التمرد والانقلاب والإرهاب والجريمة المنظمة وجرائم القتل واعداد القتلى/الميليشيات الخاصة التي ترعاها أو تدعهما الدولة التي تخدم مصالح زعيم أو فئة سياسية معينة عامة/ الميليشيات المسلحة التي تتحدى احتكار الدولة لاستخدام القوة،،الخ).
11-تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة "النخبة المتعصبة": يرصد(تفتيت مؤسسات الدولة على أسس عرقية أو طبقية أو دينية /صراعات القوى/المنافسة السياسية/الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة/إستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية،،الخ.).	12-التدخل الخارجي: تأثير الجهات الخارجية الفاعلة في أداء الدولة في مجالي(الأمن: مشاركة الحكومات أو الجيوش أو أجهزة المخابرات أو كيانات أخرى داخل الدولة جهات خارجية في الشؤون الداخلية للدولة وما لها من تأثير في توازن القوى وحل النزاع) و(الاقتصاد:المشاركة الاقتصادية للجهات الفاعلة الخارجية من"المساعدات الخارجية/مشاريع التنمية/إدارة السياسة الاقتصادية للدولة/التدخل الإنساني من نشر بعثة دولية لحفظ السلام،،الخ").

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على:*حسين، نبيل(2019)،مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي،سياسات عربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،العدد(37)،آذار-مارس:45 -55.*الشاهر،د.شاهر إسماعيل(2017)،دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة،الطبعة الأولى،برلين:المركز الديمقراطي العربي للنشر:118- 120.

المحور الثاني: العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة(2014-2020): ويضم كل من:

أولا: موقع العراق في مؤشرات الدولة الهشة:

الجدير بالذكر، أن جميع مؤشرات الدولة الهشة تعد مترابطة، إذ يصبح الفشل في الجانب الاجتماعي سبباً للفشل على الجانب الاقتصادي، ومن ثم فشل المؤسسة السياسية التي تدارك الفشل على الجانبين المذكورين، وعند تطبيق هذه المؤشرات على العراق في قوائم تقييم الدول الخاصة بمنظمة صندوق من أجل السلام في بيانات الجدول(2)، أدرج ضمن الفئة الثانية(الإنذار العالي)للأعوام(2014 و2015 و2016 و2017و2018)بمجموع(102,2 و104,5 و104,7و105,4 و102,2)درجة على التوالي،وعلى وفق ترتيبه عالمياً على قائمة(178) دولة، أحتل(المرتبة الثالثة عشر في 2014)، وتراجع درجة واحدة(يتقدم بالترتيب) بـ(المرتبة الثانية عشر في 2015) وأستمر بالتراجع: الهبوط" زيادة هشاشتها" الى المراتب(الحادي عشر والعاشر في 2016 و2017)على التوالي، وهي الأعوام التي شهدت صراعات داخلية ومنها وجود التنظيمات الإرهابية(داعش) والتي على وفقها فقدت الدولة العراقية السيطرة على ثلث مساحتها من حيث سيطرة تلك التنظيمات على(80%) من أراضيها"(34) ألف ميل واحتلالها لـ(الموصل والانبار وصلاح الدين وأجزاء من ديالى وكركوك وتهديدها لـ بغداد) في ظل"زيادة النشاط الإرهابي بنسبة(80%) في أعلى مستوى له ونحو(57%) من الهجمات الإرهابية و(78%) من الوفيات في خمس دول من بينها(العراق وسوريا) تحديداً في(2014)"(عبد الرحمن،2020: 36)، ومن ثم بدأ التحسن بدرجة واحدة ليسجل المرتبة(11 في 2018) والمتزامنة مع تحرير الموصل والقضاء على عناصر داعش عسكرياً وإعلان بيان النصر في 10/7/ 2017، وبتسجيله(99,1 و 95,9) درجة وضمن الفئة الثالثة(إنذار) والتحسن بمرتبته من(الثالثة عشر في 2019 الى السابعة عشر في 2020)، وبالنسبة للمؤشرات الفرعية في الجدول(3)، فيمكن توضيحها كل واحدة على حدة من حيث:

جدول (2) العراق دولياً في قياس هشاشة الدولة للمدة (2014 – 2020)

السنة	رصيد الدولة	الترتيب دولياً	الملاحظات	تصنيف الدولة	إجمالي الدول
2014	102,2	13	-	إنذار عالي	178
2015	104,5	12	تراجع درجة	إنذار عالي	178
2016	104,7	11	تراجع درجة	إنذار عالي	178
2017	105,4	10	تراجع درجة	إنذار عالي	178
2018	102,2	11	تحسن درجة	إنذار عالي	178
2019	99,1	13	تحسن درجتين	إنذار	178
2020	95,9	17	تحسن 4 درجات	إنذار	178

Source: Fragile states Index (2014),FRAGILE STATES INDEX (2015-2018),FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT (2019-2020),UNITED NATIONS FOUNDATION:THE FUND FOR PEACE. www.fundforpeace.org.

أ. الاجتماعية:

1.الضغوط الديموغرافية: سجل المؤشر إرتفاعاً: تدهوراً، فأسوء الدرجات(8,6 و8,7 تم تسجيلها في 2017 و2018)على التوالي، إلا قد شهد إنخفاضاً تحسناً طفيفاً في(2019 و2020)، ومع ذلك، أفضل درجة له(8,0 في 2014)، لاسيما وان العراق يشهد زيادة سكانية(3%) بمعدل مليون شخص سنوياً، إذ هناك زيادة في نسبة الفئة العمرية" في "سن العمل"(15- 64) من

اجمالي السكان بـ(50,1% و 51,6% و 56,1% و56,77% في 1987 و1997 و2009 و2014)على التوالي(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل الثاني: السكان والقوى العاملة،2018: 50) وهي مستمرة بالزيادة(57% و58% مكرر و59%مكرر في2015 و2016 و"2017 و2018 و2019 تجميد الوظائف")على التوالي (www.data.albankaldawli.org)، ومن ثم بلوغ حدود الهبة الديموغرافية "الفرصة السكانية :ان المجتمعات تمر بهذه المرحلة مرة واحدة "لن تتكرر" تمتد ما بين(35-3) عاما""(مصطفى،2018: 91)، وهي بذلك تمثل المرحلة التي تتطلع الى التنمية والتطوير من أجل الاستفادة القصوى منهم، إلا يقابلها عدم وجود ما يشير الى استغلالها من حيث ارتفاع معدلات البطالة من(10,6% في 2014 الى 10,8% في 2016)(وزارة التخطيط،خطة التنمية الوطنية(2018- 2022):مرجع سابق:49) ليسجل(22,6%) وبين الشباب أكثر من(40%) في2018)(دهيرب،مرجع سابق:78) لأسباب تتمثل في:*عدم ظهور سياسة سكانية متزامنة مع برامج وطنية لتنظيم الأسرة من جهة، وبرامج ذات أثر لبناء قدرات الشباب وتمكينهم من المشاركة في التنمية ووضع السياسات من جهة أخرى.(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل الأول:الأداء التنموي:29).*ارتفاع معدلات الهجرة الى الخارج، وفي المجال المذكور،على وفق المركز العربي للأبحاث حول رأي المواطن العراقي عن أسباب الهجرة، أحتلت "تحسين الظروف الاقتصادية النسب الأعلى 37% و27% و50% و54% تليها "عدم الاستقرار السياسي 52% و68% و43% و30% وادناها أسباب سياسية 3% و4% و8% و11% في2014 و2015 و2016و2018/2017 و2020/2019)على التوالي)(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، برنامج قياس الرأي العربي،القسم الأول:الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية،التقارير السنوية(2014- 2019):صفحات متفرقة)، فضلاً عن عدم التوازن بين سوق العمل ومخرجات التعليم وضعف سلطة القانون ومن ثم ضعف التماسك الاجتماعي مقترنة بهيمنة القوانين الموازية(العشائرية والأعراف..الخ.)، وفي ظل "فيروس: جائحة كورونا" التي اجتاحت البلاد في(2020/2/24 بأول إصابة مؤكدة في النجف لطالب دين إيراني الجنيسية، وتم وضعه في الحجر الصحي وحجز(9) اشخاص وكانوا برفقته، ثم ظهور(4) حالات في كركوك، واليوم الذي يليه إعلن عن أول إصابة في بغداد لرجل عائد من ايران، وقد استمرت عدد الإصابات بالظهور والارتفاع بوصولها الى(13) محافظة حتى وصلت الى(15414) حالة في 2020/6/10 ونحو(426) حالة وفاة(جبير،2020: 48)،ومع إجراءات الاغلاق التام"فرض حظر تجوال بشكل كامل في بغداد ابتداءاً من 3/17 لغاية 2020/3/23 مع تعطيل الدوام الرسمي في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية" يستثنى منها الأجهزة الأمنية والصحية والخدمية ووسائل الاعلام المصرح بعملهم والحركة التجارية للبضائع والمواد الغذائية" نجم عنه فقدان فرص العمل، فأكثر من(35,5%)من الشباب لا يعملون وتصل الى(40%) في(الانبار وصلاح الدين وواسط وميسان)(وزارة التخطيط، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق،2020 :8).

2. اللاجئون والنازحون داخلياً: يشير النزوح الداخلي الى حركة إجبارية تحدث ضمن حدود البلد الوطنية، وقد تختلف أسباب ذلك الفرار ما بين نزاع مسلح أو فوضى عنف عام أو انتهاكات لحقوق الانسان أو كوارث طبيعية من صنع الانسان".(مفتن،2019: 157)، فقد سجل أفضل درجة(8,5 في 2014)، إلا انه كان متذبذباً بين الارتفاع في"2015 و2016" في ظل انه خلال الفترة(6/10 لغاية 2014/12/31) شهد موجة عارمة من النزوح والتهجير الجماعي نتيجة "داعش" وبأجمالي

جدول(3) العراق في قياس هشاشة الدولة على وفق مؤشرات صندوق دعم السلام للمدة (2014– 2020)

السنة	الضغوط الديموغرافية	اللاجئين والنازحين	التظلمات الجماعية	هجرة العقول	غير المتوازنة	التدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	تدهور الخدمات	حقوق الانسان وسيادة القانون	الجهاز الأمني	النخب المنقسمة	التدخل الخارجي
2014	8,0	8,5	10,0	8,0	8,1	7,0	8,7	7,7	8,7	10,0	9,6	7,9
2015	8,2	8,9	10,0	8,1	7,8	6,9	9,2	7,5	8,9	10,0	9,6	9,4
2016	8,1	9,4	9,8	7,9	7,5	6,8	9,2	7,8	8,9	10,0	9,6	9,7
2017	8,6	9,7	9,6	7,7	7,3	6,6	9,5	8,2	8,7	10,0	9,6	9,7
2018	8,7	9,6	9,3	7,4	7,0	6,3	9,2	8,3	8,4	9,0	9,6	9,4
2019	8,4	9,1	8,8	7,1	6,7	5,9	8,9	8,7	8,1	8,7	9,6	9,1
2020	8,1	8,6	8,5	6,8	6,4	5,6	9,1	8,4	7,8	8,2	9,6	8,8

Soure: Fragile states Index (2014),FRAGILE STATES INDEX (2015-2018),FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT (2019-2020),UNITED NATIONS FOUNDATION:THE FUND FOR PEACE. www.fundforpeace.org.

(2,5) مليون نازح وبواقع(485784)عائلة ينتشرون في(1500)موقع، وفي إقليم كردستان(1,5)مليون نازح موزعين في أربيل والسليمانية وكركوك في مخيمات وملاجئ جماعية"المدارس والمساجد والمباني غير المكتملة"(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي الثاني الشامل حول اوضع حقوق الانسان في العراق 2014،الباب الثاني:إنتهاكات وجرائم داعش نحو أبناء الشعب العراقي،2015: 162)، والعوائل النازحة (669,025)عائلة ونحو(3,418,856) نازح في(2015)، إحتلت دهوك النسبة الأعلى(20,1%) من الإجمالي تليها(أربيل والانبار 15,8% و15,2%) من الاجمالي و(صلاح الدين 2,7%) و(النجف وكربلاء وبابل بنسب متقاربة 1,9% و1,8% و1,7%)على التوالي، و(واسط والقادسية والبصرة 0,8% 0,5% و0,4%) و(ديالى ونينوى النسبة ذاتها(1,2%) و(المثنى وميسان 0,1% مكرر في 2015)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي حول أوضاع حقوق الانسان في العراق لعام2015،الباب الثاني:إنتهاكات عصابات داعش الإرهابية لعام 2015، 2016: 238 – 239)، وعلى وفق المركز العربي للأبحاث، بلغت مشكلة اللاجئون والوافدون ما نسبتها(5,4% و0,9% في 2015 و 2016)، في حين شهد المؤشر إنخفاضاً من(9,6 درجة في 2018 الى 9,1 درجة في 2019) في ظل بدء عمليات التحرير(قادمون يا نينوى) في 2016/10/17 واستعادت القوات العراقية الساحل الأيسر للمدينة في 2017/1/24 والأيمن في 2017/2/19، ومن ثم إنتهاء العمليات العسكرية لتحرير الموصل واعلان النصر، وعليه، أعلنت وزارة الهجرة والمهاجرين في مطلع(2018)، بانه تم إعادة(2,500) مليون نازح الى مناطقهم المحررة من خلال التعاون بين وزارة الهجرة والمهاجرين ووزارة النقل والعمليات المشتركة، ناهيك عن ذلك،إنخفاض عدد النازحين داخلياً بنسبة(-86,0%: من(632,414,1 نازح/ة في(2019/12/13 الى 884,954 ألف نازح في شهر كانون الأول من 2020) مقابل إرتفاع عدد العائدين الى مناطقهم(884,954) ألف نازح/ة، وبنسبة(64,2%) من إجمالي العوائل النازحة لغاية 2020/12/30،احتلت بابل النسبة

الأعلى(100%:عدم وجود عوائل عائدة) ثم (الانبار84,0%)تليها(صلاح الدين وكركوك 57,2% و56,2%)و(نينوى وبغداد 55,6%و54,6%) وإدناها في(ديالى 52,9%)من الإجمالي، والعوائل المستمرة بالنزوح قد تراوحت(35,7%)من الاجمالي،الأعلى في (بابل(100%) ثم(ديالى وبغداد 47,0% و45,3%) تليهما(نينوى وكركوك وصلاح الدين 44,3% و43,7% و42,7%)،وإدناها في(الانبار 15,9%) للمدة المذكورة.(المرجع نفسه: 6)، في حين تشير بعض المصادر، في ظل الجائحة لا يزال أكثر من(1,3) مليون شخص في عداد النازحين في مخيمات مكتظة ووسط ظروف غير صحية مقترنة بعدم تدابير الوقاية الشخصية من التباعد الجسدي أو عزل الحالات المشتبه إصابتها(المفوضية العليا لحقوق الانسان،تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان عن أوضاع النازحين في العراق لعام2020 :15)، في حين بلغت نسبة الأسر التي تعرضت للصدمات "التهجير القسري والضرر:تدمير المساكن والأصول(15,86% و15,54% في 2018)(وزارة التخطيط،مسح رصد وتقويم الفقر في العراق،2017-2018 SWIFT:6).

3. التظلمات الجماعية: حقق هذ المؤشر الدرجة الكاملة الأخطر(10,0 درجة مكرر في 2014 و2015)،إلا انه شهد تحسناً(9,8 و9,6 و9,3 و8,8 درجة في 2016 و2017 و2018 و2019)على التوالي، وأفضلها(8,5 في 2020)، إذ تحول الخلاف بين النخب السياسية"تفاوض النخب" والعلاقات بين الدولة العراقية والمجتمع"التفاوض حول العقد الاجتماعي" والعلاقات بين المجموعات الاجتماعية" التماسك الاجتماعي" نحو العنف، ومن ثم اندلاع الصراع حول التنافس على السلطة والموارد، وبدورها لجأت النخب العراقية الى توظيف الانقسامات العرقية والطائفية بين الجماعات في سعيها وراء السلطة(مجموعة البنك الدولي،التنمية الدولية تحت المجهر،2020: 4)،ومن ثم، سوف ينتقل بشكل متزايد نحو المظالم الشعبية في مجال "سوء تقديم الخدمات وفساد مؤسسات الدولة وهذا ماكشفته الاحتجاجات التي شهدها العراق: يذكر لاحقا"، ومن المظالم الجماعية لا حصر،عثور السلطات العراقية على رفات(600)ضحية في مقبرة جماعية من بينهم أطفال ونساء تم اعدامهم في(1991) من النظام السابق في قضاء شط العرب"منطقة الجباسي" في البصرة في 2014/11/2(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام 2014،الباب الأول:أوضاع حقوق الانسان في العراق: 50-51) والمقابر الجماعية المكتشفة حديثاً في المناطق التي كان يسيطر عليها داعش بواقع(74)مقبرة التي نفذت جرائم إعدام بحق(1741) شخصاً.(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي عن حال حقوق الانسان في العراق لعام2017، 2018: 10).

4. هجرة العقول"الكفاءات": شهد إرتفاعاً من(8,0 درجة في 2014 الى 8,1 درجة في 2015) وهما الاسوء،إلا انه انخفض"تحسن على نحو طفيف في درجته"في(2016 و2017 و2018و2019)على التوالي، وأفضلها(6,8 في 2020)، إذ تراوح عدد المهاجرين بعد(2003) نتيجة الفراغ الأمني بعد 2003/4/9 ما يقارب(2649) شخصاً،لأسباب توزعت ما بين(عنف طائفي/ تهديد عرقي/سوء الأوضاع الأمنية/إعمال عسكرية/تهديد شخصي) بواقع(1644 /361/369 /185 /90) شخصاً على التوالي وبنسب(41,8%/9,4%/9,2%/4,7%/2,2%)من الإجمالي على التوالي(زاير،2018: 195)، ناهيك عن قلة الانفاق على التعليم والبحث العلمي بنسب(2,3% و2,9% و2,4% 2,2% و2,1% و1,8-%) من إجمالي الانفاق في(2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020)على التوالي(وزارة العدل،جريدة الوقائع العراقية،قانون الموازنة الاتحادية للسنوات(2015- 2020):صفحات متفرقة)، مما يعكس إستنزاف القوة البشرية التي لا تقدر بثمن لاسيما وإنها الثروة الأعلى من بين العوامل الأساسية للنهوض بتنمية حقيقية قابلة للتطور والاستمرار في ظل العلاقة المتبادلة بين التنمية وهجرة الكفاءات "ان

استمرار عجز الدولة عن خلق الظروف الكفيلة للحد منها، سينجم عنها تعطيل المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء نتيجة إنخفاض الرصيد المعرفي، ومن ثم تدني لمجتمع الكفاءات فيها".

ب. الاقتصادية:

5.التنمية الاقتصادية غير المتكافئة: سجل أسوء درجة(8,1 في 2014)، وشهد إنخفاضا "تحسنا" في(2015-2019) وأفضل درجة(6,4 في 2020)،ومنها: ان النسبة الأعلى لـ فجوة الفقر سجلت بين المناطق(الجنوبية"القادسية والمثنى وميسان والبصرة وذي قار 6,8%) تليها(الشمالية"نينوى وكركوك والانبار وصلاح الدين وديالى 5,6%) ثم(الوسطى"بابل وبغداد وكربلاء وواسط والنجف 2,9%) وأقلها(0,7% في إقليم كردستان"أربيل والسليمانية ودهوك")، ونسبة السكان عند حافة الفقر الأعلى في المنطقتين(الوسطى والشمالية 28,2% و26,7%)على التوالي تليها(الجنوبية وإقليم كردستان 23,2% و22,1%)على التوالي(وزارة التخطيط، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق،مرجع سابق:7)، وبالنسبة الى التفاوت في مجال الخدمات العامة لا حصر:*توفير المصدر الرئيسي للمياه: ان النسبة الأعلى من السكان المخدومين بالشبكة العمومية، كانت في(المناطق الحضرية 98,4% مقابل71,0% الريفية منها)، وسجلت مصادرها الأخرى(حنفية عامة الاسالة-"نهر- ساقية- جدول"-سيارات حوضية -بئر مغطى أو مكشوف) أعلاها في(المناطق الريفية2,5%و10,9%و8,3%و6,4% مقابل أدناها في الحضرية 0,2% و0,0% و0,4% و0,7%)على التوالي(وزارة التخطيط،مسح رصد وتقويم الفقر في العراق،مرجع سابق: 4)، في حين تشير مصادر أخرى، انخفاض نسبة المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب من(83,4% في 2017 الى 82,6% في 2018) في عموم العراق وإنخفاضها في المناطق(الريفية من 68,9% في 2017 الى 63,2% في 2018 مقابل زيادة طفيفة من 90,3% في 2017 الى 91,7% في الحضرية في 2018)(وزارة التخطيط،المجموعة الإحصائية السنوية(2018- 2019)،الباب السابع عشر:الإحصاءات البيئية:صفحات متفرقة)على الرغم من زيادة عدد محطات تحلية المياه بنسبة(2,3% من 295 في 2017 الى 302 في 2018) بسبب(الضياعات)على الرغم من إنخفاضها على نحو طفيف من(24,3% في2017 الى23,5% في 2018)(المرجع نفسه:صفحات متفرقة)، في حين النسبة الأعلى لعدد الافراد الغير القادرين في الحصول على كميات كافية من المياه تم تسجيلها في(الحضر 78,4%:18,847 شخص مقابل 75,0%:9,700 شخص في الريف) لأسباب تتعلق بـ:*(المياه غير متوفر في المصدر(91,9% الحضر مقابل 86,9% الريف).*لا يمكن الوصول الى المصدر(9,3% الريف مقابل 3,7% الحضر).*المياه باهضة الثمن(2,1% الحضر مقابل 1,8% الريف)(وزارة التخطيط،مسح رصد وتقويم الفقر في العراق:مرجع سابق: 289و295).

*الصرف الصحي: ان النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري العامة والمشتركة في العراق شهدت إنخفاضا" من(29,1% في 2017 الى 28,0% في 2018)(وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية:مرجع سابق:صفحات متفرقة)، في حين إشارت مفوضية حقوق الانسان إنها بلغت(34,6%) أعلاها في دائرة مجاري بغداد(أمانة بغداد 95,6%) تليها ميسان(72,4%) ثم (النجف60,0%) في(2018)، ويعزى الى:*إنقطاع التيار الكهربائي عن محطات معالجة وضخ مياه الصرف الصحي لعدة ساعات مما يؤثر على كمية المياه المعالجة.*ضعف الوعي في إستخدام شبكات المجاري والإساءة من المواطنين من حيث التجاوزات عليها، ومن ثم تهالكها وحدوث التخسفات فيها.*بعض المشاريع العاملة قديمة ومتهالكة تحتاج الى تأهيل من جهة، وطاقتها أقل من كميات المياه الداخلة اليها من جهة أخرى، إذ بلغت النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة(47,7%) في (2016)،يضاف إليها توقف(13) وحدة معالجة متوسطة وصغيرة التابعة لمديريات مجاري المحافظات ودائرة مجاري بغداد من أصل(28) وحدة

معالجة(المفوضية العليا لحقوق الانسان،التقرير السنوي عن حال حقوق الانسان في العراق لعام2018،الباب الثالث:الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،2019 :177- 178) الى جانب أكثر من خمس السكان هم محرومين ومعرضون للهشاشة إزاء(مياه الشرب والتخلص من الفضلات)(وزارة التخطيط، تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق،مرجع سابق:19).

*الطاقة الكهربائية:ان النسبة الأعلى من السكان المرتبطة بالشبكة العمومية في المناطق (الحضرية99,7% مقابل 98,9% الريفية) والمعدل اليومي لساعات تجهيز الطاقة في(7)أيام الاعلى(17,3% الريف مقابل 16,8% الحضر) والمولدات الخاصة في(الريف هي النسبة الأعلى 18,6% مقابل 0,1% في الحضر) وبالمعدل المذكور(3,0% الريف مقابل 1,8% الحضر)(وزراة التخطيط،مسح رصد وتقويم الفقر في العراق،مرجع سابق:27)، ويرجح ذلك الى:*العجز الواضح في عدم قدرة الإنتاج المحلي"على الرغم من زيادتها(9161,5 و9304,8 و10718,7 و11323 و11512,8 و1400,3 ميكاواط)عن تلبية الطلب المحلي(12555,8 و13977,5 و15296,2 و5680,6 و16473,5 و17416,8ميكاواط) في(2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019)على التوالي وبعجز مقداره(-3,394,3 و-4,672,,7 و-4,577,5 و5,642,4 و-4,960,7 و-3,408,5)ميكاواط على التوالي في الأعوام المذكورة(البنك المركزي العراقي،التقارير الاقتصادية السنوية(2014-2019)،الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية:صفحات متفرقة).* التحديات المرتبطة بشبكة النقل والتوزيع التي تتراوح خسائرها ما بين(40%- 50%) ويعود(90%) منها الى خسائر في التوزيع بما في ذلك:(ميلز وسلمان،2020: 21)(التقنية:*محدودية القدرات المحلية "يكون الاعتماد على الشركات الأجنبية على نحو شبه كامل" في تطوير معدات النقل(المحولات والمفاتيح الكهربائية وتكنولوجيا الجهد العالي).*أجهزة عدادات الطاقة المعطلة والبالية فـ(80%) منها عمرها أكثر من(30)سنة، وبعضها لم تتم إعادة معايرته على الاطلاق)، و(غير التقنية:*السرقة: هناك أكثر من(160) ألف مشترك غير مسجلين وليس لديهم عدادات كهربائية فعالة في(2015)، ومن المحتمل أن يكون الرقم أقل من المبلغ عنه وأعلى بكثير في(2020).*عدم دفع الفواتير بنحو ثلث الطاقة لا تدفع ثمنها.*الربط الكهربائي غير القانوني مما يسبب فقدان(23%) من الكهرباء المولدة، ومن ثم حدوث خسائر غير فنية في الكهرباء التي تتراوح ما بين(4%-8%)(المرجع السابق:22) في وسط العراق والمناطق المحيطة ببغداد، اما المحافظات الغربية والشمالية، فانها تعاني من ضعف الاتصال الى جانب نقص الخبرة التقنية في مجالات تفاصيل التصميم وطول خط التيار الكهربائي وظروف التشغيل.*إقتراب التعريفة الكمركية للكهرباء من الصفر بالنسبة للمستهلكين العاديين، ومن ثم فان الزيادة على الطلب لا نهائي، لذا لا يمكن السيطرة على الطلب المستمر لتوليد الطاقة دون إعادة هيكلة فورية للتعريفات.

6. التدهور الاقتصادي"الفقر": سجل أسوا درجة(7,0 في 2014) حاله حال"التنمية الاقتصادية غير المتكافئة" والتحسن في الأعوام التي تليها، وليسجل أفضلها(5,6 في 2020)، إذ ازدادت نسبة الفقر من(15% في النصف الأول من 2014 الى 22,5% في النصف الثاني من العام ذاته) بسبب تعرض البلاد الى الازمة المالية "انخفاض أسعار النفط بـ(-6,0%) من(103)دولار/برميل في 2013 الى96,8% دولار/برميل في 2014 على الرغم من زيادة المعدل اليومي لتصدير النفط بنسبة(4,1%) من(2,4) مليون برميل في 2013 الى(2,5) مليون برميل في 2014)(البنك المركزي العراقي،التقريرين الاقتصاديين السنويين 2014 و2015:أ)" والإرهاب"سيطرة التنظيمات الارهابية": ففي المحافظات المتأثرة باحتلالها"السابقة الذكر" تضاعفت نسبتها الى(41,2%) تليها الجنوبية (30%) وأقلها في إقليم كردستان(12%)(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2020)،الفصل السابع:التخفيف من الفقر:137).الجدير بالإشارة، قبل جائحة كورونا، بلغ عدد الفقراء(6,9)مليون شخص،

ونسبتها ما بين(37,1% في الوسطى تليها الشمالية 26,2 والجنوبية 20,9 وكردستان 15,8%) ونسب عدد الفقراء القدماء"كانون فقراء وظلوا فقراء" أعلاها في(الجنوبية36,1%)تليها(الشمالية 35,3%) ثم(الوسطى23,8%) وأقلها(4,8% في إقليم كردستان) وضمن السيناريوهات الثلاث(الحظر الشام"الإقفال التام والفعاليات الاقتصادية محدودة جداً: 5,5 مليون)و(الجزئي المنخفض"مستوى منخفض من الأنشطة الاقتصادية": 5,0 مليون) و(الجزئي العالي"مستوى عال من الأنشطة الاقتصادية": 3,4 مليون شخص) عند زيادة أسعار الغذاء بنسبة(20%)، ونحو(الحظر الشامل 4,5 مليون) و(الجزئي المنخفض 3,9 مليون) و(الجزئي المرتفع العالي 2,7 مليون فقير) عند زيادة أسعار الغذاء بنسبة(10%)، ونسب الفقراء الجدد" لم يكونوا فقراء في الأساس، إلا انهم أصبحوا فقراء بعد الازمة" وضمن الحظر الشامل سجلت الأعلى في(الوسطى 44,4% تليها الشمالية 27,0% ثم الجنوبية 18,9% وكردستان9,8%)، والحال ذاتها بالحظر المنخفض الجزئي(43,4%و27,3% و20,1%و9,3)على التوالي، وذاتها بالحظر الجزئي المرتفع(42,3%و30,9% و16,5%و10,3%)على التوالي(وزارة التخطيط،تقويم أثر جائحة كورونا،مرجع سابق: 18)، وعلى وفق البيئة(أعلاها 15,8% الحضر مقابل 5,3% الريف)، وبين الفقراء القدماء(الأعلى:الحضر11,9% مقابل 9,1% الريف)، ونسبة الفقراء الجدد أعلاها في المناطق الحضرية(18,4%:الحظر الجزئي المرتفع و16,1%:الحظر الشامل و13,2%:الحضر الجزئي المنخفض) مقابل(2,4%:الحظر الجزئي المرتفع و1,6%:الحظر الجزئي المنخفض و1,5%: الحظر الشامل) في المناطق الريفية(المرجع نفسه:18)، وفي مجال تقييم(السياسة الاقتصادية الداخلية ضمن فقرة "لا تعبر مطلقاً عن آراء المواطن، فانها ازدادت من(24% في 2014 الى 31% في2015 لتسجل 41% و42% في2016 و2018/2017)على التوالي)(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الثاني:تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات،:صفحات متفرقة)و(الوضع الاقتصادي: شهدت إرتفاعاً ضمن فقرتي:سيء"27% و34%و49%مكرر و48% في2014 و2015 و2016 و2018/2017 و2020/2019)على التوالي،وسيء جداً "5% و9% و30% و23% و36% في الأعوام المذكورة على التوالي)(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الأول:مرجع سابق:صفحات متفرقة).

ج. المؤشرات السياسية والأمنية:

7.شرعية الدولة: سجل إرتفاعاً "تدهوراً" بـ(8,7 و9,2 و9,2 و9,5 و9,2 في 2015-2018)، وعلى الرغم من تحسن درجته بنحو طفيف في(2019)، إلا أنه شهد تدهوراً في (2020 بـ9,1 درجة)، ومع ذلك، يعد أفضل درجة في(2014)، وعلى وفق المركز العربي للأبحاث حول ضمان حرية الرأي والصحافة والتعبير ضمن فقرة "مضمونة الى حد ما سجلت(39% و36% و47% و37% مقابل غير مضمونة الى حد ما 29% و31% و32% و24% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017)على التوالي، وضمان حرية المظاهرات ضمن فقرة "مضمونة الى حد ما تراوحت بين(41% و44% و48% و37% مقابل" غير مضمونة الى حد ما 20% و21% و29% و22%) في الأعوام المذكورة على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الثالث:إتجاهات الرأي العام حول الديمقراطية:صفحات متفرقة)، ومستوى الديمقراطية ما بين(4,5 و4,8 و4,3 و4,9 و4,2 درجة في 2014 و2015 و2016و2018/2017 و2020/2019)على التوالي(المرجع نفسه:صفحات متفرقة)، أي ما زالت أقل من منتصف الطريق"من البدان شبه الديمقراطية نوعا ما" في ظل مقياسها ما بين(1: بلد غير ديمقراطي-10 بلد ديمقراطي)، وفي السياق ذاته، ومن شروط أن يكون البلد ديمقراطياً، إحتلت فقرة "ضمان الحريات السياسية والمدنية النسبة الأعلى(47% و37% مكرر و35% في 2014 و2015و2016 و2018/2017"، تليها "المساواة والعدل بين المواطنين

24% و23% و21% و11%" ثم" نظام حكم ديمقراطي 8%و14% و9% و11%" و"الامن والأمان والاستقرار 8% و9% و7% و16%" ثم كل من "تحسين الأوضاع الاقتصادية 2% و7% و9% و5%" و"توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية 4% و1% و2% و3%" في الأعوام المذكورة" على التوالي)، وبالنسبة الى مدى ثقة المواطن العراقي بـ(الأحزاب السياسية فقد شهدت إرتفاعاً ضمن فقرة "عدم الثقة من 45% في 2014 الى 48% في 2015ليسجل 46% في 2016 وأعلاها 61% في 2018/2017) و(حكومات بلدانهم31% و32% و43% و31% في الأعوام المذكورة على التوالي) و(المجالس التشريعية "عدم الثقة اطلاقا"44% و45% مكرر و48% في 2014 و2105 و2016 و2018/2017على التوالي ويؤكد ذلك إرتفاع فقرة اعارض لـ" دور المجالس التشريعية في ضمان حرية المواطن" من(24% في 2014 الى 31% و35% في 2015 و2016)على التوالي(المرجع نفسه:صفحات متفرقة).

8. تدهور الخدمات: شهد تذبذباً بين الارتفاع "التدهور(7,7 و7,8 و8,2 و8,3 و8,7 درجة في 2014 و2016 و2017 و2018 و2019)على التوالي، والانخفاض التحسن(8,4 درجة في 2020)،مع ذلك، يعد أفضلها(7,7 في 2014).على وفق المركز العربي للابحاث في مجال تقييم الخدمات ضمن فقرة سيء كانت هي الأعلى(39% و41% و45% و39%) مقابل الأدنى بفقرة "جيد(27% و23% و26% و25% في2014 و2015 و2016 و2018/2017)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الثاني:مرجع سابق: صفحات متفرقة)، ويؤكده استمرار المظاهرات وتحديداً في نهاية شهر حزيران في البصرة في(2018) للمطالبة بالخدمات العامة(الماء/الكهرباء/فرص عمل،،الخ) مع ازياد ملوحة المياه التي بلغت(7500)وحدة وهي بذلك تتعدى النسبة المقبولة من منظمة الصحة العالمية البالغة(1200)وحدة(ـــــ، مياه البصرة تسمم أكثر من مئة ألف شخص،2018: 2) مقترنة بعدم زيادة الاطلاقات المائية"انخفاض إجمالي الواردات المائية لنهر دجلة وروافده والفرات بنسبة(-25,7%) من(54,75 مليار مكعب للسنة المائية 2015- 2016 الى 40,69 مليار مكعب للسنة المائية 2016- 2017 ويستمر بالانخفاض بنسبة(-18,4%) ليسجل 33,20 مليار مكعب في 2018) مع ارتفاع مستوى الفقر المائي نتيجة التبخر من الأنهار والبحيرات والخزانات التي تقدر(8) مليار متر مكعب سنوياً في(2018)،فيما وصل حجم الخزين المائي في(حزيران 2019) الى(58,4%) مليار متر مكعب(وزارة التخطيط،التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة(انتصار إرادة وطن)،2019: 65) مع رمي مخلفات المواد الكيمياوية، وتحويل مياه الصرف الصحي الى الأنهار وشط العرب"ان نسبة (30%)من مياه مجاري البصرة يتم تصريفها في(7) أنهر فرعية تصب فيها(العشار/التركي/ الخندق/ الخورة)، ومن ثم تسجيل(3) الآف حالة بالاسهال والامراض المعوية وتزايد حالات التسمم(120) ألف إصابة استقبلتهم مستشفيات(ابي الخصيب/ الفاو/ الزبير/شط العرب/ مركز المدينة الى ناحية الهارثة)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام 2018،الباب الثالث:مرجع سابق: 173 و176)، ويعود سبب ذلك الى(المرجع نفسه: 175):*عدم قيام المؤسسات الصحية بالتشخيص الدقيق لنوع التلوث.*عدم وجود مختبرات كيميائية متخصصة فيها.*تأخر ارسال العينات الى وزراة الصحة، ومن ثم مرور فترة زمنية طويلة للوصول الى النتائج المختبرية الدقيقة.*عدم وجود محطات تحلية قادرة على حلها وأن وجدت فانها صغيرة ومتوقفة عن العمل لعدم وجود صيانة لاكمالها وقلة طاقتها الاستيعابية. ثم أمتدت لتشمل(بابل وواسط وميسان وذي قار والديوانية والنجف وكربلاء وبغداد وديالى) وبصورة مستمرة في شهري(تموز وآب) لتصل ذروتها في شهر (أيلول)، والحال ذاته في(2019)من إنطلاق تظاهرات شعبية واسعة في(بغداد وكل من ذي قار وميسان

والنجف وبابل والبصرة والديوانية وواسط وديالى والمثنى وكربلاء) نتيجة الإجراءات الحكومية غير المدروسة من تهديم المنازل في مناطق العشوائيات دون توفر بديل مناسب لهم للسكن وإزالة عربات الباعة:البسطيات" دون توفير بديل".

وعليه، ضمن فقرة المؤشرات الاقتصادية وتدهور الخدمات، ان رأي المواطن العراقي حول أداء المجالس التشريعية في(الرقابة على الحكومات/الرقابة على الانفاق العام/ضمان مصالح المواطن والمجتمع وضمن فقرة "اعارض"سجلت النسب الأعلى(30% و35% و36% و21% و37% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الثاني:مرجع سابق:صفحات متفرقة).

9.حقوق الانسان وسيادة القانون: شهد المؤشر تدهوراً للمدة(2014- 2016) وتحسناً طفيفاً بدرجات(8,7 و8,4 و8,1 في2017 و2018 و2019)على التوالي، وأفضلها(7,8درجة في 2020)، إذ إزدادت نسبة "تطبيق القانون بالتساوي بين الناس مع تميز لمصلحة بعض الفئات من(52% في 2014 الى 60% في 2016 لينخفض 53% ومن ثم إرتفاعه الى 58% في 2017/ 2018، وضمن فقرة "الحصول على محاكمة عادلة ضمن فقرة "مطبق الى حد ما بين 39% و35% مكرر و28% مقابل "غير مطبق الى حد ما"32% و37% و33% و31% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017)على التوالي، في حين كانت ثقة المواطن العراقي بأجهزة القضاء بفقرة "عدم الثقة الى حد ما ما بين(31% و36% و42% و30%)في الأعوام المذكورة على التوالي(المرجع نفسه:صفحات متفرقة).

10.الجهاز الأمني: سجل الدرجة الكاملة الأخطر(10) في(2017-2014)، أي عدم إمكانية تحقيق الأمن والأمان والاستقرار مقترنة بفقدان الطمأنينة لدى المواطن المهددة حياته في ظل عمليات الاغتيال والتهديد لشخصيات اجتماعية عامة ومتظاهرين"يذكر لاحقاً"، وفي السياق ذاته، على وفق المركز العربي لتقييم مستوى الأمان في البلاد بفقرتي سيء-سيء جداً قد ازدادت بـ(47% و45% و55% – 40% و48% و36% في 2014 و2015 و2016)على التوالي مقابل انخفاضها بفقرة "جيد"(9% و6% و8)على التوالي في الأعوام المذكورة، إلا ان المؤشر شهد إنخفاضاً تحسناً"(9,0 و8,7 و8,2 درجة والأخيرة هي الأفضل في 2018 و2019 و2020)على التوالي،ومن ثم إرتفاع تقييم مستوى الأمان بفقرة جيد من(45% في 2018/2017 الى 69% في 2020/2019) مقابل إنخفاض فقرتي(سيء "من 55% الى 37%)-(سيء جداً من 37% الى 14%) على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،القسم الأول:مرجع سابق: صفحات متفرقة)، وفي مجال ثقة المواطن بالمؤسسات الأمنية ومنها(الجيش بفقرة "ثقة الى حد ما كانت بنسب 34% و31% و44% و25% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017)على التوالي،علماً ان انخفاض مستويات الثقة يبرر في ظل الصراعات والانطباعات وإتجاهات الرأي العام نحو الجيش العراقي في بنية جديدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في(2003) و(الشرطة ضمن الفقرة نفسها 45% و46% و55% و45%)على التوالي في الأعوام المذكورة(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الثاني:صفحات متفرقة).

الجدير بالإشارة، بلغت نسبة الأسر التي تعرضت للصدمات(العنف وإنعدام الأمن17,27% تليها وفاة أو مرض أو إصابة افراد الأسرة 16,89% يليها فقدان الحصة التموينية 16,42% وإقلها فقدان المساعدة من الحكومة "ماعدا الحصة التموينية" 10,15%)(وزارة التخطيط،مسح رصد وتقويم الفقر في العراق،مرجع سابق:6)، وكل ذلك يعكس تراجع وضعف أداء الدولة في وظائفها مما يفقدها السيطرة على السكان من جهة، وفقدانها ولائهم من جهة أخرى.

11:**النخب المتعصبة "الفصائل المسلحة"**: أستقر عند الدرجة ذاتها(9,6) للمدة(2014- 2020)، جراء دخول داعش العراق ظهرت فصائل مسلحة خارج المؤسسة العسكرية لتشكل قوة عسكرية بنحو(66 فصيلاً شيعياً و43 فصيلاً سنياً و6 فصائل مسيحية وفصيلان تركمانيان وفصيلان للشبك)، وبذلك أحتل المرتبة الثامنة في العالم باستيراده السلاح بزيادة(139%) للأعوام(2018-2014)مقارنة مع(2009- 2013)(دهيرب،مرجع سابق:79)، وبدورها أصبحت تكريساً للتقسيم الطائفي والقومي وتحدياً عسكرياً وماديا على الدولة على حد سواء، ومن ثم اعاقة وظائفها الدستورية، وبالنسبة الى تقييم الوضع السياسي في نظر المواطن العراقي قد شهدت ارتفاعاً بفقرتي(سيء"42% مكرر و45% و43% و32%-سيء جداً" 44% و49% و45% و37% و59% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017و2020/2019)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،القسم الأول: مرجع سابق: صفحات متفرقة).

12.**التدخل الخارجي**: شهد تذبذباً بين أفضل درجة(7,9 في 2014) وأسوها(9,4 في 2015 و9,7 مكرر في 2016 و2017)،بمعنى إستمرار التدخل بالشأن العراقي من الدول الإقليمية(تركيا وايران) والدولية(الولايات المتحدة الامريكية)على حد سواء بكونه ساحة للتدخل المباشر في فضايا الدولة وشؤونها،وإنخفاضه على نحو طفيف الى(9,4و9,1 و8,8 في 2018 و2019و2020)على التوالي، وفي المجال المذكور، حول تقييم السياسات الخارجية التركية والإيرانية والأمريكية في المنطقة العربية، يرى العراقيون إنها سلبية، فقد ازداد التقييم السلبي للسياسة التركية"السبب الرئيسي لتدخلها في العراق يكمن في(الزبير،2020: 16):*حجم المخاطر الإقليمية المحيطة بها"إحتواء مخاطر كبيرة تهدد إمنها القومي على نحو مباشر لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش على(40%)من الأراضي العراقية عقب سقوط الموصل وتوسعه بأتجاه صلاح الدين والانبار.*تحقيق مكاسب اقتصادية مع الحفاظ على الهيبة الوطنية.*إضعاف النفوذ الاقتصادي والسياسي للقوى الكردية العراقية من(حملتها ضد مقاتلي الحزب العمال الكردستاني في الشمال المرتبط بالحراك السياسي الداخلي الرامي الى حل مشكلة المسألة الكردية لمنح الاكراد الحكم الذاتي في الجنوب الذي سيعزز بفضل إدراج مدينة كركوك الى الإقليم الكردي العراقي.*ملف المياه في ظل مشروع جنوب شرق الاناضول(•••)(الياسري،بدون سنة:10)" من(33% في 2014 الى 63% في 2015 ونحو ثلاثة أرباع المجتمع العراقي في 2016) والحال ذاتها للسياسة الإيرانية نتيجة:*تصاعد التحدي الأمني للحكومة العراقية لعدم قدرتها على مواجهة داعش في ظل تأخر الولايات المتحدة والدول العربية في مساعدتها، لذا فانها قدمت السلاح والذخيرة والدعم العسكري لتعزيز دورها فيه.*البعد العقائدي المذهبي بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية والزوار الإيرانيين الداخلين إليها وهو ما أوجبته الفتاوي التي اطلقتها المرجعية الدينية الشيعية"الجهاد الكفائي".*ثمة مصلحة إستراتيجية إيرانية، ترى فيه منطلقاً مهماً لتوغلها في باقي دول المنطقة باتجاه(لبنان/سوريا/دول الخليج).*تشجيع سياسة إدارة باراك اوباما الامريكية للدور الإيراني على ممارسة تاثيرات في التوازنات الداخلية العراقية، ومن ثم منح طهران الضوء الأخضر لتأدية دورها فيها(الزبير،مرجع سابق:18)" التي تراوحت ما بين(62%-82% في 2014 و33% في 2015 و61% في 2016 و62% في2018/2017) والأمريكية من(66% في 2014 الى81% في 2015 "الانفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى بقيادتها" لتصل الى 84% في 2016 "بسبب صدى للخطاب الانتخابي لمرشح إنتخابات الرئاسة الامريكية(دونالد ترامب) الذي كان يروج لطرد المهاجرين ومرتبط بتقييم سياسات أوباما والادارة الامريكية" و83% للعام 2018/2017)، وكتحصيل حاصل غياب الاستقرار وإزاحة هيبة الدولة ومكانتها الطبيعية بين الدول وبين مواطنيها "في ظل تصور العراقيين" ان كل من ايران وامريكا يعدان المصدر الأساسي لتهديد بلدهم من حيث زيادة نسبة الأولى من(26% في 2014 الى

31% و25% و28% و50% في 2015 و2016 و2018/2017 و2019)على التوالي والثاني من(16% في 2014 الى 18% و25% و29% و31%)على التوالي في الأعوام المذكورة، وعليه، ان نسبة العراقيين الذين يفضلون الحد من العلاقات(التركية والإيرانية والأمريكية تراوحت(13% و41% و38% على التوالي في2014) وكانت إجابة المواطن العراقي حول السياسة الخارجية ان كانت تعبر عن آراءه ضمن فقرة "لا تعبر الى حد ما" بنسب(38% و37% و46% و35% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الرابع:أتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه:صفحات متفرقة).

مما سبق، ان الدرجات التي قيمت بها المؤشرات الاجتماعية للعراق، كانت أفضلها(2014:الضغوط السكانية واللاجئين والنازحين داخلياً) تليها(التظلمات الجماعية وهجرة العقول في 2018)، وللمؤشرات الاقتصادية الأفضل في(2018)، والسياسية والأمنية(شرعية الدولة والتدخل الخارجي أفضلها في 2014) و(تدهور الخدمات في2015)، ومن ثم(حقوق الانسان وسيادة القانون والجهاز الأمني في2020)، في حين سجلت(النخبة المتعصبة الدرجة ذاتها للمدة2014- 2020)،وعلى وفق المركز العربي للابحاث،ان أكثر المشاكل التي يواجه العراق على رأي مواطنيه هي:(غياب الامن والأمان 46%و 66% و46,7% و21% تليها البطالة 9% و0,6% و13,3% و22% ثم الانقسامات الطائفية 9% و3,3% و2,3% و3% وعدم الاستقرار السياسي 6% و3,2% و6,5% و9% تليها مشكلتي الفقر والفساد وضعف الخدمات بنسب"5% و6,4% و2,6% و2%" و"5% و2,3% و9,6% و15%" و"4% و1,6% و2,7% و9 % ثم سوء الأوضاع الاقتصادية 3% و1,7% و9,3% و10% والحكم وسيادة القانون وغياب الديمقراطية 3% و4,4% و0,2% و2% والتدخل الخارجي 3% و1,4% و1,7% و1% في 2014 و2015 و2016 و2018/2017 على التوالي) متزامنة مع إرتفاع نسبة عدم جدية البلد في حلها بـ(29 %و26% و41% و43%) في الأعوام المذكورة على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القسم الأول:مرجع سابق: صفحات متفرقة)، ومما سبق، يعد من الدول الأكثر هشاشة وذلك لـ:

ثانياً: المعوقات"التحديات" التي يواجهها العراق ضمن مؤشرات الدولة الهشة :

1. الاجتماعية والاقتصادية:

*عدم وجود عودة قسرية للنازحين في بغداد والانبار مع التأخير في شمول ذوي الشهداء برواتب قانون ضحايا الإرهاب الى جانب عدم منح اغلب العوائل منحة العودة المقدرة(1,500,000) دينار ومعوقاتها القانونية المتمثلة في تأخير في استكمال الأوراق الرسمية التي تسمح لهم بالعودة مع التعقيد في الإجراءات(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام 2017: 160) من حيث عدم سماح القوات الأمنية(البيشمركة) بعودتهم الى مناطق سكانهم الأصلية في (خانقين وبعض القرى الأخرى في ديالى)، وبدوره يتنافى مع المادة(44) ضمن أولاً: للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه. ثانياً: لا يجوز نفي العراقي أو ابعاده أو حرمانه من العودة الى الوطن(دستور جمهورية العراق،الفصل الثاني:الحريات،2005: 13) الى جانب عدم استعادة البنى التحتية الحيوية، ومن ثم الخدمات الأساسية.

*إنتشار ظاهرة التمركز الأثني من خلال إعادة توزيع العوائل النازحة على وفق الانتماءات الدينية والمذهبية والعشائرية والقومية مما يعني محافظة المجموعة على الحدود الفاصلة بينها وبين الآخرين، مما يقلل من التعايش السلمي وزيادة التوتر والصراع.(مفتن،مرجع سابق: 175).

* إستمرارية تزاحم أولويات الأمن والدفاع مع أولويات التنمية، تضمن قانون الموازنة الاتحادية انفاقاً على وزارة (الامن والدفاع بنسب 9,0% و 6,9% و22,6% و7,1% و6,8% و5,7%)من اجمالي الانفاق في(2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020) مقابل(الصحة 4,5% و4,8% و 3,8% و1,8% و2,1% مكرر) من الإجمالي على التوالي و(التربية6,1% و7,3% و1,4% 1,7% و1,6% مكرر)من الإجمالي على التوالي(وزارة العدل، مرجع سابق:صفحات متفرقة)،والتحسن الطفيف الحاصل في(2018) فيعود الى هزيمة داعش وتحقيق النصر. الجدير بالذكر،أشار تقرير معدد السلام في (2014)،ان الحساب الشامل للنفقات العسكرية عالمياً يشمل(3) تريليون دولار وتمثل ضعف موازنات الشركات الأربعة الكبرى(آبل/ اكسون موبيل/كوكل/مايكروسوفت) في الولايات الامريكية المتحدة، في حين شكلت الخسائر الناجمة عن الجريمة والعنف(2) تريليون دولار والانفاق على الامن الداخلي(1,3) تريليون دولار والخسائر الناجمة عن الصراعات(817) مليار دولار(عبد العليم،2015: 3)، وقدرت نسبة الخسائر الاقتصادية الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق(32%) ونسبة انفاق إحتواء العنف فيه الى الناتج المحلي الإجمالي(30%) في العام ذاته(المرجع نفسه:4 و11)، وفي(2018)تحسن الأثر الاقتصادي للعنف لأول مرة منذ(2012) بانخفاضه(3,3%: 475 مليار دولار) لانخفاض مستويات النزاع المسلح في سوريا وكولومبيا وأوكرانيا(بكريش، 2019: 5).

* الفساد المالي والإداري: التي تضرب معظم مفاصل الدولة وتشكل تحدياً رئيساً للمسار التنموي عموماً ولجهود التخفيف من الفقر خصوصاً،ومن بيانات الجدول(4)، سجل الدرجة ذاتها(16) في2014و2015)، إلا في الوقت ذاته، تحسن بفارق(9) مراتب من(170 الى 161 من أصل 175 و176)دولة عالمياً في العامين المذكورين على التوالي، والدرجة ذاتها(17 في 2016 و2017) وتراجعه(3) مراتب ليسجل(169 من أصل 176 دولة في 2017)، وقد شهد تحسناً طفيفاً بدرجته((18) ومرتبته 168 في 2018) وتواصل بالتحسن(20 و21 وبالمرتبتين 162 و160 من أصل 180 دولة في 2019 و2020)، وعلى الرغم من التحسن الطفيف، لا يزال المؤسسات العاملة فيها تفتقر الى التزام المزيد من الشفافية وتوسيع نطاق المسائلة للمسؤولين المتنفذين في ظل ان درجته يقل عن(50 أو 5)، وهي بذلك تعد من الدول غير"شبه" الديمقراطية، ومن ثم تتراجع سيطرتها على الفساد لاسيما على وفق منظمة الشفافية الدولية التي تشير الى ان الدول الديمقراطية تتمتع بـ:(جمعية الشفافية الكويتية،2020: 7):*إنتخابات حرة نزيهة.*حقوق سياسية(التعبير/الاحتجاج/الاعتراض).*الحقوق المدنية وإحترام القانون والوصول الى محاكمات عادلة،إذ ازدادت نسبة الفساد ضمن فقرة "منتشر جدا"من(60%مكرر في 2014 و2015 الى 64% في 2016 ليسجل 77% في 2018/2017)، ونحو(90%) من المستجيبين قد أفادو انه منتشر بدرجات متفاوتة" نسبته في القطاع العام أكبر مقارنة مع القطاع الخاص" و(43%) من المستجيبين، يرون أن فئة السياسيين هم أكثر مساهمة في إنتشاره تليها فئة كبار الاقتصاديين(23%)ثم كبار موظفي الدولة(16%) في 2020/2019).(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،القسم الثاني:مرجع سابق: صفحات متفرقة).

جدول(4) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة(2014– 2020)

(0 : فاسد جدا"– 100: نظيف جدا")

السنة	مؤشر الدرجة	التغير بالدرجة	الترتيب دوليا"	إجمالي الدول
2014	16	نفس الدرجة	170	175
2015	16		161	176
2016	17	نفس الدرجة	166	176
2017	17		169	180
2018	18	2+	168	180
2019	20		162	180
2020	21	1+	160	180

المصدر: منظمة الشفافية الدولية،(2014– 2020): صفحات متفرقة. www.transparency.org

* إستمرار تخلف القطاعات الاقتصادية عبر إنخفاض نسبة إسهام القطاعات السلعية الإنتاجية والزراعية والصناعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من(5,6% في 2014 الى 2,7% في 2018)،ومن ثم إنخفاض الناتج الزراعي بنسبة(-50% من 10,877 مليون دولار في 2014 الى 5346 مليون دولار في2018) وكتحصيل حاصل إنخفاض نصيب الفرد منه بنسبة(-53,5% من 302 دولار الى 2,7 دولار) للعامين المذكورين في ظل ان العرض المحلي من منتجاتها لا يسد الطلب المتزايد عليها في ظل الفجوة الغذائية التي ازدادت بنسبة(9,4% من 1,253 مليون دولار في 2014 الى 1,372 مليون دولار في2018)(صندوق النقد العربي وآخرون،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 و2020:صفحات متفرقة) ويعزى ذلك الى(الأمانة العامة لمجلس الوزراء،المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق،2018 :27):*زيادة عدد السكان بمعدل نمو سنوي(3%)، إذ يشكل سكان الريف(30% من إجمالي السكان و(50%) يعتبر من الفقراء و متوسط حجم الأسرة(6,4) مما يؤدي الى زيادة الطلب على الغذاء.*تدهور الأراضي والموارد الطبيعية: أن(28%) من أراضي البلاد صالحة للزراعة مقابل(39%) تأثرت بالتصحر وما يقارب(54%) مهددة بالتصحر مع خسارة سنوية(5%)من الأراضي المزروعة بسبب الملوحة وتشبع الأراضي بالمياه، فضلاً عن ذلك، من أصل(5,5) مليون هكتار مجهزة للري منها(1,5)مليون هكتار أصابها الملوحة بصورة متوسطة و(0,5) مليون هكتار لديها مستويات ملوحة شديدة مما منع زراعتها.*ان النزاع مع داعش أفقده(40%) من الإنتاج الزراعي.* إنخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات"الآنفة الذكر.والحال ذاته للقطاع الصناعي بانخفاض نسبة مساهمته من(2,9% في 2014 الى 1,8% في 2018)(صندوق النقد العربي وآخرون،مرجع سابق:117 و71) والناجم عن إعمال التخريب التي شملت أغلب شركات القطاع الصناعي، وعدم تأهيلها وإعادة تشغيلها في ظل ضعف الدور الحكومي الى جانب عدم وجود الرسوم الكمركية وأجهزة التنفيس والسيطرة النوعية، ومن ثم غرق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة التي تعد بدورها "رخيصة الثمن" من جهة، وعدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المستورد لـ رداءة نوعيتها وشحتها في السوق المحلية على حد سواء، إضف الى ذلك ضآلة دور القطاع الخاص المحلي" لم تتجاوز نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي(440,6%في 2015)(وزارة التخطيط،خطة التنمية الوطنية(2018– 2022):19) كونه يعاني من"شمولية التخطيط "تبعية مفاصل الاقتصاد كافة للقطاع العام" وعدم القدرة على

المنافسة مع المنتج الأجنبي الى جانب إنتشار الفساد والبيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي والأمني وضعف كفاءة وقدرة المؤسسات الحكومية" أشار معهد التمويل الدولي الى وجود(160)مؤسسة حكومية غير نفطية تذهب نسبة كبيرة من ميزانية الدولة"التشغيلية منها" رواتبا"لموظيفها دون تقديمهم أي شي ذي فاعلية في تعزيز اقتصاده.(جبير،مرجع سابق:55)

*عجز الموازنة العامة للدولة: شهدت الموازنة العامة للدولة عجزا"ماليا"للمدة(2014- 2016) بـ (-8086,5 و-3927,2 و-12658,16)مليار دينار التي تشكل(3,0% و2,0% و6,4%) من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام المذكورة على التوالي(الجدول5)، لـ تعرض البلاد الى أزمتين مزدوجتين: إنخفاض الإيرادات النفطية بنسب(-47,1% و-13,7%: من97072,4 مليار دينار في 2014 الى 51312,6 مليار دينار في 2015 ليسجل 44267,6 مليار دينار في 2016) والناجم عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية بـ(-56,6% و-19,4% في 2015 و2016) على الرغم من زيادة معدل تصديرها من(2,4 برميل/يوم في 2014 الى 3 و 3,3 برميل/يوم في 2015 و2016) وكتحصيل حاصل إنخفاض الايرادات الكلية بـ("-36,9% و-18,1% من 105386,6 مليار دينار مشكلا"40,4%:2014 من إجمالي الناتج الى 66470,3 مليار دينار وبنسبة 34,7%: 2015 من إجمالي الناتج الى 54409,27 مليار دينار وبنسبة 27,7%:2016 من إجمالي الناتج) في ظل إنها المكون الرئيس لتمويل الموازنة "باستحواذها على(92,1% و77,1% و84,1%)على التوالي من إجمالي الإيرادات" من جهة، ولسيطرة التنظيمات الإرهابية، ومن ثم زيادة الانفاق العسكري بنسبة(49% من 16,5 تريليون دينار في 2014 الى 24,6 تريليون دينار في 2015)(عبد الرزاق، 2018: 467) من جهة أخرى، ومع إنحسار داعش عسكريا"وما رافقها من إنخفاض الانفاق العسكري الى(2,7 تريليون في 2017)(المرجع نفسه:264)، شهدت فائضا"ماليا"(1845,8 و25696,6) مليار دينار وبنسب(1% و10,2%)من الناتج المحلي الإجمالي لزيادة الإيرادات النفطية من(65071,9 مليار دينار في 2017 الى 95619,8 مليار دينار في 2018)وبنسب(46,19% مكرر في ظل مساهمتها 84,1% و89,7% من الإيرادات الكلية التي تراوحت 42,1% و37,8%)على التوالي، والناجم عن ارتفاع أسعار النفط دوليا"(49,3% و65,6% وبمعدلي نمو 36,9% و33,0%)على التوالي وزيادة معدل تصدير النفط من(3,3 برميل/يوم في2017 الى 4,0 برميل/يوم في 2018)،اما في(2019)شهدت عجزا"بـ(1,5%) من إجمالي الناتج على الرغم من زيادة الإيرادات الاجمالية بنسبة ضئيلة(0,9%: من 106569,8 مليار دينار في 2018 الى 107567,0 مليار دينار في2019) وزيادة الإيرادات النفطية بنسبة((3,7%) من 95619,8 في 2018 الى 99216,3 في 2019) واللتان تشكلان(89,7% و92,2%)على التوالي من إجمالي إيراداتهما،إلا يقابله انخفاضا"في أسعار النفط دوليا"بـ(-7,9%)من ناحية، ولزيادة الفقات العامة بـ(38,1%: من 80873,2 مليار دينار في 2018 الى 111723,6 مليار دينار في 2019 وبشقيها الاستثمارية والجارية بنسب 76,6% و30,2%) من ناحية أخرى.

جدول(5) العجز والفائض في الموازنة العامة ونسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2014– 2019)

(مليار دينار/(%))

السنة	عجز الموازنة	نسبتها الى الناتج المحلي	معدل نمو الإيرادات الكلية	نسبتها الى الناتج المحلي	معدل نمو الإيرادات النفطية	نسبتها من الإيرادات الكلية	معدل نمو النفقات	أسعار النفط دوليا' دولار/برميل	معدل النمو	المعدل اليومي لتصدير النفط برميل/يوم
2014	(8086,5)	3,0	–	40,4	–	92,1	–	103	-	2,4
2015	(3927,2)	2,0	(36,9)	34,7	(47,1)	77,1	(37,9)	44,7	(56,6)	3
2016	(12658,16)	6,4	(18,1)	27,7	(13,7)	81,4	(4,7)	36	(19,4)	3,3
2017	1845,8	1	42,1	42,1	46,9	84,1	12,5	49,3	36,9	3,3
2018	25696,6	10,2	37,8	42,4	46,9	89,7	7,1	65,6	33,0	4,0
2019	(4156,6)	1,5	0,9	40,9	3,7	92,2	38,1	60,38	(7,9)	4,0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:البنك المركزي العراقي،التقارير الاقتصادية السنوية(2014– 2019)،الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث:صفحات متفرقة.*الأرقام بين الاقواس:قيم سالبة.

*ارتفاع الدين الكلي: يتم تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على سداداها من مؤشر الدين العام الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ازداد بشقيه(الداخلي والخارجي) من(32,79% في 2014 الى 56,11% في 2015 ليواصل الارتفاع 60,59% في 2016) وذلك للازمة المزدوجة"الآنفة الذكر"، وسجل إنخفاضا' بـ(56,17% و31% في 2017 و2018) في ظل تحرير الموصل وارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية"جدول5"، مما يدل على ان الاقتصاد العراقي سيبقى ضمن حدود الأمان" ديونه لا يزال ضمن قدراته في سدادها كونه لا يتعدى الحد الاقصى(60%)في ظل مقبولية حجم الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي(الحد الأدنى)ما بين(20%- 30%) وان لا يتجاوز(60%)الذي حددته صندوق النقد الدولي(محمد،2020: 7)، غير ان طبيعة اقتصاده الريعية"هيمنة القطاع النفطي والاعتماد الكبير في تمويل الموازنة على الإيرادات النفطية قد جعل من أسعار النفط الخام تمارس تأثيرا' كبيرا' على نسبة اجمالي الدين الى الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وعلى قدرة الدولة في تحمل أعباء الدين من جهة أخرى".

* وجود النزاعات العشائرية والتجاوز على القانون في ظل تفاقم المظاهر الاجتماعية السلبية التي إنعكست على تنفيذ السياسات التنموية مع عدم مساءلة جهات التنفيذ المتلكئة مقترنة بضعف الرقابة والمتابعة.

* تفاقم التجمعات العشوائية، ومن ثم تجاوز سكانها على الأملاك العامة والبناء، فقد بلغ (3687)تجمعا' تضم(522) ألف مسكنا'، وما يقارب(16,5%) من المساكن العشوائية هي بؤر مستدامة للفقر(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل السابع:مرجع سابق:136)، في حين أشارت وزارة التخطيط الى وجود(3,500,000) شخص يشكلون(12%) من إجمالي السكان يقطنون في هذه العشوائيات التي تتجاوز عددها(4000) يتركز أغلبها في بغداد والبصرة ونينوى والنسبة المتبقية تتوزع بين المحافظات الأخرى على نحو متباين، وتحتوي على أكثر من(500,000)وحدة سكنية في(2020)(ـــــ،التخطيط:ثلاثة

ملايين ونصف المليون يسكنون العشوائيات في العراق،2020: 4)، ونسبتها(27%)من سكان العراق في(2021)(ـــ،الخدمات النيابية:نسبة العشوائيات في العراق وصلت الى 27% من السكان،2021: 5)، وأسبابها كثيرة منها لاحصر:*التلكؤ في تنفيذ الاستعمالات التي يشير اليها التصميم الأساسي.*ضعف الرقابة"عدم قدرة الأجهزة البلدية من رصد التجاوزات".*الهجرات الاضطرارية كـ"الحروب والكوارث ومثالها "النزوح بسبب داعش".*تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطن لاسيما ذوي الدخل المحدود.*عدم قدرة الجهات ذات العلاقة على مواجهة مشكلة الزيادات في السكان.

2. السياسية والأمنية:

* غياب الاستقرار الأمني: يعد الإرهاب من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين،إذ يقوض دعائم الرخاء والاستقرار على المستوى العالمي، وعلى الرغم من المعايير القانونية الوطنية بحقوق ضحايا الإرهاب من الدستور العراقي لعام(2005) وقانون العقوبات العراقي رقم(111) لسنة(1969) وقانون مكافحة الإرهاب لسنة(2005) وقانون تأسيس جهاز مكافحة الإرهاب رقم (31) لسنة (2016)وقانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والارهابية التكفيرية رقم (32) لسنة(2016)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام2018،الباب الأول:واقع حقوق الانسان في العراق:25)، إلا يعد من الدول ذات الاستنفار العالي وهذا ما يوضحه بيانات الجدول(6)، فأحتل المراتب الأخيرة(159 في 2014 الى 161 من أصل 162 و163) دولة على وفق مؤشر السلام العالمي" تضم ثلاث قضايا:*الصراعات الداخلية والدولية التي تشارك الدولة.*مستوى السلامة والأمن في المجتمع.*درجة العسكرة" للمدة(2014- 2020)، إذ ازداد عدد الشهداء جراء العمليات الإرهابية بنسبة(40% من 13424 في 2014 الى 18802 في 2015) وعدد الجرحى(57,7% من 22978 في 2014 الى 36245 في 2015)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعامي 2014 و2015،الباب الأول:أوضاع حقوق الانسان في العراق: 125 و50)،وعلى وفق الأساليب المستخدمة في معارك إستعادة الموصل كان لها الأثر الكبير في زيادة اعداد الضحايا من المدنيين ما بين(القصف 1421 شخص منها: 1357 بسبب داعش/الغارات الجوية 1091/الأساليب الشبيهة بالاعدام قام بها داعش 471/الهجمات باستخدام العجلات المحملة بالمتفجرات التي شنها بـ233 ضحية في2017)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام2017: 14)، في حين شهد(2018) استقراراً امنياً نسبياً بسبب تحرير المناطق الشمالية من التنظيمات الإرهابية، فقد أنخفض معدل عدد ضحايا الإرهاب من المدنيين والعسكرين بنسبة(-78,9% من 6102 في 2017 الى 1283 في 2018) وبعدد الجرحى(-15,8% من 36989 في 2017 الى 31117 في 2018)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام 2018،الباب الأول:مرجع سابق:34) ونحو(37 شهيد بينهم أربع نساء و 66 جريح بينهم 15 أمراة في 2019)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العراق عدا إقليم كردستان في العراق لعام2019،الباب الأول:الحقوق المدنية والسياسية: 34)،إلا مع ذلك، لا زالت الهجمات الإرهابية مستمرة لأسباب عدة منها:(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام2018،الباب الثاني:الحقوق المدنية والسياسية:34):*عدم إتخاذ الاجراءات الأمنية الكفيلة للحيلولة من وقوعها من حيث نصب كاميرات المراقبة لرصد الهجمات الإرهابية من جهة، ومراقبة تحركاتها من جهة أخرى.*عدم فاعلية أجهزة كشف المتفجرات حال دون كشف العجلات المفخخة لدى مرورها بالسيطرات الأمنية.*عدم وجود سياسة واضحة لتحقيق المصالحة الوطنية وترسيخ التعايش السلمي.

جدول(6) العراق في مؤشر السلام العالمي للمدة(2014– 2020)

(1 الأكثر استقراراً :الأفضل – 5 الأقل استقراراً : الأسوء)

السنة	الدرجة	المرتبة	إجمالي الدول
2014	4,162	159	162
2015	3,444	161	162
2016	3,570	161	163
2017	3,516	161	163
2018	3,436	160	163
2019	3,369	159	163
2020	3,487	161	163

Source:GLOBAL PEACE INDEX (JUNE 2014-2020),INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE is a registered charitable research institute in Australia and a Deductible Gift Recipient,IEP USA is a 501(c)(3) tax exempt organization.

* مما يترتب على وفق الفقرة السابقة من إنتهاك لحقوق الانسان وسيادة القانون من حيث:

* زيادة حالات الاختفاء القسري حيث بلغ عدد الشكاوي والطلبات التي تم وردها الى مفوضية حقوق الانسان حول حالات الأشخاص ممن يجهل ذويهم أماكن وجودهم بواقع(6752 و4899 حالة في2017 و2018)على التوالي(المرجع السابق: 46).

* عدم رغبة السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والبرلمانية إصلاح البيئة القانونية لحرية العمل الصحفي في ظل إستشهاد أكثر من(460) إعلامياً في ظروف مختلفة منذ(2003 لغاية 2018)على الرغم ان الدستور العراقي حدد في:المادة(37) ثانياً:على ان تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني. والمادة(38): تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والادب:أولاً: حرية التعبير عن الراي بكل الوسائل.ثانياً:حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر.ثالثاً:حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.(المفوضية العليا لحقوق الانسان،التقرير السنوي لعام2014:مرجع سابق: 116)،وقانون حماية الصحفيين رقم(21 لسنة 2011)، إلا مع ذلك، تصدر العراق قائمة الدول التي لا تتمكن من محاسبة قتلة الصحفيين "نسبة الإفلات من العقاب فيه(100% في 2014)الى جانب مقتل(291) صحفياً عراقياً واجنبياً من العاملين في المجال الإعلامي بضمنهم(164) صحفياً و(73) فنياً ومساعداً إعلامياً لقوا مصرعهم أثناء عملهم(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام 2015،الباب الأول:مرجع سابق:63)مع تعرض(200)صحفي للاعتداء في مختلف المحافظات العراقية ما بين الضرب والتهديد والحجز بدون مذكرة قضائية، منها(13) حالة إعتداء مسلح بينها حالات تهديد أمني وعشائري و(13)حالة احتجاز أخرى من القوات الأمنية أغلبها في(البصرة وإقليم كردستان) فيما سجلت القوات الأمنية وحماية الشخصيات(29) حالة إعتداء وضرب وإهانات لفظية مع مهاجمة مكاتب المؤسسات الاعلامية ومنها تعرض القنوات الفضائية(دجلة/العربية الحدث/الفرات/ فضائية NRT) الى هجوم من جهات مسلحة مجهولة) مع صدور قرارات بإلغاء رخصة عدد من القنوات من هيئة الاعلام والاتصالات بقرار الصادر بالرقم(2019/ق114 المؤرخ في2019/11/21)وبموجبه تم غلق قنوات(العربية الحدث/الشرقية/الرشيد/دجلة/هنا بغداد/NRTوANB)(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام2019،الباب الأول:مرجع سابق: 32)

* صعوبة الحصول على المعلومات والانباء من الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في ظل عدم تشريع قانون الحصول على المعلومة والذي تقدمت به الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين حيث تم قراءة واحدة في مجلس النواب العراقي، ومن ثم اهمل مما اثرا سلباً على عملهم الصحفي ومن ثم زيادة العنف ضدهم.

* خروقات تجاه المتظاهرين من استخدام العبارات النائية "السب والشتم" الذي ينتهك الكرامة الإنسانية مع إستخدام القوات الأمنية القوة المفرطة(استعمال الغاز المسيل للدموع/ خراطيم المياه/ إطلاق الرصاص الحي في الهواء/الضرب بالعصي الكهربائية/القنابل الصوتية لتفريقهم) مما أودت بحياة(551) شخص بين(534) متظاهر و(17) رجل أمن مع اصابة(24392) منهم واعتقال(2771)موقوف(المفوضية العليا لحقوق الانسان،التقرير السنوي لعام2019،الباب الأول:مرجع سابق: 25- 26)، ومن ثم خروج المظاهرات عن سلميتها من حيث الإصابات البشرية والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، إذ قدرت الإصابات البشرية للتظاهرات في المحافظات العشرة"البصرة وبغداد والنجف وميسان وكربلاء وبابل وواسط وذي قار والمثنى والديوانية) لشهر(تموز من 2018) بين(14) قتيل من المدنيين و(742 جريحاً بين 470 عسكرياً و275 مدنياً) و(828) معتقلاً، والاضرار المادية بـ(47) بناية موزعة بين(24 أبنية تابعة لمقرات الأحزاب و(18) بناية حكومية و(5)أبنية سكنية وعدد السيارات والكرفانات بنحو(44))(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق،التقرير السنوي لعام2018،الباب الأول:مرجع سابق:117)، ناهيك عن جرائم خطف المتظاهرين والناشطين المدنيين من مسلحون مجهولين بواقع(72) ناشط مدني في عموم العراق و(50) حالة بين محاولات القتل والاغتيال.

المحور الثالث:الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

1- يتم توزيع درجات مؤشر الدولة الهشة على أساس(12) مؤشراً رئيسياً وأكثر من(100) مؤشر فرعي، تتراوح قيمتها ما بين(0 أكثر استقراراً -10 أقل استقراراً) ويبلغ قيمة مؤشره العام ما بين(0 مستقرة– 120: أكثر هشاشة).

2- على وفقها،أدرج العراق ضمن الفئة الثانية(الإنذار العالي)للأعوام(2014 و2015 و2016 و2017 التي شهدت صراعات داخلية من وجود (داعش) واحتلالها لـ(الموصل والانبار وصلاح الدين وأجزاء من ديالى وكركوك وتهديدها لـ بغداد) و2018: تحسن في درجته على نحو طفيف نتيجة تحرير الموصل) وأستمر بالتحسن ضمن الفئة الثالثة(إنذار) في(2019 و2020)،وعلى وفق مؤشراتها الفرعية، ومنها الاجتماعية، كانت أفضل الدرجات(2014:الضغوط السكانية واللاجئين والنازحين داخلياً) تليها(التظلمات الجماعية وهجرة العقول في 2018)، والاقتصادية الأفضل في(2018)، والسياسية والأمنية(شرعية الدولة والتدخل الخارجي أفضلها في 2014) و(تدهور الخدمات في2015)،ومن ثم(حقوق الانسان وسيادة القانون والجهاز الأمني في2020)، في حين سجلت(النخبة المتعصبة الدرجة ذاتها للمدة2014- 2020)،إلا مع ذلك التحسن،ما زال ضمن الدول الأكثر هشاشة وذلك لـ:

3-معوقات عدة تنوعت ما بين إجتماعية(تأخير في استكمال الأوراق الرسمية التي تسمح للنازحين بالعودة،،الخ) و(اقتصادية:إستمرارية تزاحم أولويات الأمن والدفاع مع أولويات التنمية/ إنخفاض نسبة إسهام القطاعات السلعية الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي/الفساد المالي والإداري،،الخ) والساسية والأمنية(غياب الاستقرار الأمني"من

الدول ذات الاستنفار العالي على مؤشر السلام العالمي/عدم رغبة السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والبرلمانية إصلاح البيئة القانونية لحرية العمل الصحفي،،الخ)، وكل ذلك يعكس ضعف وظائف الدولة العراقية وهشاشتها في ظل المشاكل الداخلية والصرعات بين القوى والاحزاب السياسية المتنفذة والتدخلات الخارجية.

ثانياً: المقترحات:

1-ضرورة تحقيق السيادة الكاملة للدولة من حيث إقامة علاقات متوازنة مع الدول الاقليمية والدولية على حد سواء يكون على وفق مبدأ(الاحترام المتبادل والتعاون المشترك واعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة"التصدي للتدخل الخارجي بجميع اشكاله:رفض مساعدات مشروطة").

2- تحقيق الاستقرار على الصعيدين الأمني والسياسي "لاسيما في المناطق المحررة و معززة بالخدمات الضرورية لتشجيع النازحين على العودة الطوعية الى مناطق الأصل".

3- تعزيز الشراكة العادلة بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق التكامل بينهما من خلال تحديد الدور الاقتصادي الذي ينبغي القيام به لكل منهما مع خضوع المشروعات فيها لعملية تقويم إقتصادية واجتماعية، مما يسهم في قيام الدولة بوظائفها على أكمل وجه.

4-تنويع الاقتصاد العراقي من حيث الحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الزراعية والصناعية مع تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة مقترنة بالعدالة الاجتماعية"القضاء على التفاوت الاجتماعي" الى جانب ضبط النفقات وتوجيها نحو القطاعات الإنتاجية.

5-تحقيق الإرادة السياسية على ان تكون متزامنة مع تطبيق القوانين وذلك باعطاء الأولوية لقضايا الفساد من تقوية الجهات الحكومية وتعزيز دور الأجهزة الرقابية للحفاظ على المال العام، لاسيما وان انتشاره" في القطاع العام" يساهم في تراجع أداء المؤسسات الديمقراطية مع ضمان إستقلالية القضاء والأجهزة الرقابية.

6-ضمان حقوق الانسان وتعزيز الكرامة الإنسانية وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين كافة" الجميع يخضع للقانون بغض النظر عن الاختلافات "الاجتماعية /الدينية/المذهبية،،الخ) وكل ذلك يكون من مبدأ(احترام الدستور)، ناهيك عن خلق ثقافة مفادها"أن تكون العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة" على أسس وطنية يضاف اليها تأسيس الولاء الوطني وتنميته بدلاً من الاهتمام بالولاءات الفرعية"الطائفية" من أجل تحقيق التعايش السلمي والاندماج بين تلك المكونات.

***المراجع:**

1- الأمانة العامة لمجلس الوزراء(2018)،**المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق**، برنامج الأغذية العالمي،عمان،تشرين الأول.

2- البنك المركزي العراقي،**التقارير الاقتصادية السنوية(2019-2014)**،الفصل الثاني:تطورات القطاعات الاقتصادية والفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة،بغداد المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

3- بكريش،راغب(2019)،**مؤشر السلام العالمي**،مدونة ملحوظة6/13 www.raghebnotes.com

4-جبير،علي سعدي عبد الزهرة(صيف 2020)،**تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي**،مجلة حمورابي للدراسات،بغداد:مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،العدد(35)،السنة الثامنة.

5-جمعية الشفافية الكويتية(2020)،**بيان صحفي بشأن نتائج مؤشرات مدركات الفساد2019 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية**،23/يناير.

6-جودة،مروة سامي(2018)،**التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة:دراسة تطبيقية في العراق**،رسالة ماجستير،جامعة المثنى:كلية التربية للعلوم الإنسانية-الجغرافية.

7-حسين،نبيل(2019)،**مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي**،سياسات عربية بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،العدد(37)، آذار- مارس.

8-**دستور جمهورية العراق(2005)**،الفصل الثاني:الحريات.

9- دهيرب،عدنان سمير(2019)،**التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة: دراسة تحليلية للواقع الإعلامي العراقي**،مجلة الباحث الإعلامي،جامعة بغداد: كلية الاعلام العدد(44- 45)، أيلول.

10-الزبير،محمد عزام(2020)،**السياسة الخارجية الإيرانية-التركية في المنطقة أثرها على الدول العربية- دراسة حالة(العراق-سوريا)**،برلين: المركز الديمقراطي العربي،10./10

11-زاير،حسن عبد الهادي(2018)،**المنظور الاستراتيجي لاحتضان الكفاءات العائدة ومعالجة ظاهرة هجرة العقول**،مجلة حصاد البيان، بغداد:مركز البيان للدراسات والتخطيط،تموز- آب - أيلول.

12-سلحب،معن أحمد(2019)،**مستوى الاستقرار في الاقتصاد وأثره على مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني**، المؤتمر العلمي الدولي:**التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات**،فلسطين:جامعة بيرزيت: كلية الحقوق والإدارة العامة:دائرة الإدارة العامة.

13-الشاهر، د.شاهر إسماعيل(2017)،**دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**،الطبعةالأولى،برلين:المركز الديمقراطي العربي للنشر.

14-الشيباني وجودة،عدنان كاظم جبار ومروة سامي(2018)،**تقييم مؤشرات الدولة الهشة**،مجلة أوروك للعلوم الإنسانية،جامعة المثنى:كلية التربية الإنسانية،العدد الثاني،المجلد الحادي عشر.

15-صندوق النقد العربي وآخرون،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2017 و2020)**،أبو ظبي:الامارات العربية المتحدة.

16-ظريف،شاكر(2014)،**أزمة الدول في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى:دراسة في الأسباب والانعكاسات**،المجلة العربية للعلوم السياسية لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(42-41)، شتاء.

17- العنبر ومحمد،د.اياد وأسحق يعقوب(2014)،**مستقبل العراق:دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات إنهيار الدولة**،مجلة حولية المنتدى،النجف الاشرف:المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة"جمعية علمية"،السنة السابعة،العدد التاسع عشر.

18-عبد الرحمن،يمني علي(2020)،**الدول الهشة في المنطقة العربية وأثرها على أمن النظام الإقليمي العربي: دراسة في دور التنظيمات المسلحة- داعش نموذجا**،المجلد الحادي عشر،العدد الرابع.

19-عبد الرزاق،د.مصطفى حسين(2018)،**التوظيف الاقتصادي للانفاق العسكري العراقي ما بعد داعش**،مجلة لارك للفلسفة والانسانيات والعلوم الاجتماعية،العدد(30)،ج(3).

20-عبد العليم،احمد(2015)،**المرتبة الأخيرة:دول الشرق الأوسط على مؤشر السلام العالمي**،المستقبل للأبحاث والدراسات الاقتصادية،السبت 18 يوليو.

21-المرعشي، فيصل براء متين(2021)، **الدولة الفاشلة– الموسوعة السياسية** www.political-encyclopedia.org .

22-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،**برنامج قياس الرأي العربي**،القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية،القسم الثاني:تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول وأداء الحكومات،القسم الثالث:إتجاهات الرأي العام حول الديمقراطية،القسم الرابع:إتجاهات الرأي العام نحو محيطه،التقارير السنوية(2019-2014)،قطر،أيلول2014/كانون الأول2015/آذار2017/آيار 2018/تشرين الأول2020.

23-**المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق**،التقرير السنوي الشامل حول أوضاع حقوق الانسان في العراق 2014،الباب الأول:أوضاع حقوق الانسان في العراق،الباب الثاني:إنتهاكات وجرائم داعش نحو أبناء الشعب العراقي، 2015.التقرير السنوي حول أوضاع حقوق الانسان في العراق لعام 2015،الباب الأول:أوضاع حقوق الانسان في العراق،الباب الثاني:إنتهاكات عصابات داعش الإرهابية لعام 2015، 2016.التقرير السنوي عن حال حقوق الانسان في العراق لعام 2017، 2018.التقرير السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام2018،الباب الأول:واقع حقوق الانسان في العراق،الباب الثاني:الحقوق المدنية والسياسية، الباب الثالث:الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،2019.التقرير السنوي عن أوضاع حقوق الانسان في العراق(عدا إقليم كردستان) لعام2019،الباب الأول:الحقوق المدنية والسياسية،2020،بغداد.

24-المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق(2020)،**تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان عن أوضاع النازحين في العراق:** ملف الهجرة والمهاجرين.

25-محمد، ابتسام عبد اللطيف(2020)،**مقدار الدين العام ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2020 في ظل تداعيات أزمة كورونا والحاجة لتمويل العجز المالي**، مجلس النواب،دائرة البحوث:مكتب الموازنة- تقرير،الدورة الانتخابية الرابعة،السنة التشريعية الثانية،الفصل التشريعي الثاني، تموز.

26-مجموعة البنك الدولي(2020)،**التنمية الدولية تحت المجهر–النهوض من واقع الهشاشة:مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق.**

27-مصطفى، د.عدنان ياسين(2018)،**التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق**،مجلة حصاد البيان،بغداد:مركز البيان للدراسات والتخطيط، نيسان-أيار-حزيران.

28-مفتن،د.احمد قاسم،(2019)،**الحماية القانونية للنازحين داخلياً:مقاربات تشريعية ومعالجات سياساتية للترصين**،مجلة دراسات البيان،بغداد:مركز البيان للدراسات والتخطيط،العدد(4).

29-منظمة العمل الدولية(2016)،**التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث:دليل**،الفصل الأول:المفاهيم والآثار المترتبة على حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث.

30- **منظمة الشفافية الدولية**،(2014- 2020). www.transparency.org

31-ميلز وسلمان،روبن ومريم(2020)، **تزويد العراق بالطاقة:التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق– دراسة**،بغداد:مركز البيان للدراسات والتخطيط، تشرين الأول: أكتوبر.

32-النويني،الحافظ(2014)،**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة:نموذج مالي**، مجلة المستقبل العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد(422)، نيسان.

33-وزارة التخطيط،**المجموعة الإحصائية السنوية(2018– 2019)**،الباب السابع عشر،الإحصاءات البيئية،بغداد:وزارة التخطيط:الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

34- وزارة التخطيط(2019)، **التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة(انتصار إرادة وطن)**.

35-وزارة التخطيط(2020)،**تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق**:دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي(WB) ومنظمة الأمم المتحدة(UNICEF)،يوليو.

36-وزارة التخطيط(2018)،**خطة التنمية الوطنية(2018– 2022)**،الفصل الأول:الأداء التنموي،الفصل الثاني:السكان والقوى العاملة،الفصل السابع: التخفيف من الفقر،حزيران.

37-وزارة التخطيط،**مسح رصد وتقويم الفقر في العراق**، 2017 - SWIFT2018.

38-وزارة العدل،**جريدة الوقائع العراقية**،قانون الموازنة الاتحادية للسنوات(2015- 2020)،العدد(4352)، السنة السادسة والخمسون: 16 شباط2015/العدد(4394)،السنة السابعة والخمسون: 18 كانون الثاني 2016/العدد(4430)،السنة الثامنة والخمسون: 9 كانون الثاني2017/العدد(4485)،السنة التاسعة والخمسون: 2 نيسان2018/ العدد(4529)،السنة الستون: 11 شباط2019/العدد(4625)،السنة الثانية والستون،12 نيسان 2021).

39-الياسري، صافي، **مشروع(GAP)التركي:نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة**، مقالات حول العالم : صحيفة المدى البغدادية.www.alshirazi.com

40- ،**التخطيط: ثلاثة ملايين ونصف المليون يسكنون العشوائيات في العراق**،ألترا عراق،4/نوفمبر www.ultrairaq.ultrasawt.com .

41- ، الخدمات النيابية(2021):**نسبة العشوائيات في العراق وصلت الى 27% من السكان**،6/16. www.baghdadtoday.news.

42-ـــــــ،**مياه البصرة تسمم أكثر من مئة ألف شخص**،2018/10/14. www.aljazeera.net

43- www.data.albankaldawli.org

44-GLOBAL PEACE INDEX (JUNE 2014-2020),**INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE** is a registered charitable research institute in Australia and a Deductible Gift Recipient,IEP USA is a 501(c)(3) tax exempt organization.

45-Fragile states Index (2014),FRAGILE STATES INDEX (2015-2018**),FRAGILE STATES INDEX ANNUAL REPORT** (2019-2020),UNITED NATIONS FOUNDATION:THE FUND FOR PEACE. www.fundforpeace.org**.**

الملاحق

الملحق (1) سمات الدولة الهشة عند مقارنتها مع الدولة القوية

الدولة القوية	الدولة الهشة
*تتمتع بسيادة كاملة على حدودها وقادرة على فرض الامن ضمن حدودها الجغرافية ومياهها الإقليمية	*لا تسيطر على كامل أراضيها وتفقد السيطرة على الحدود.
*توفر لمواطنيها فرصا سياسية جيدة.	*تعجز عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها. *تحدث فيها حروب أهلية.*نشر الإرهاب.
*يسود فيها حكم القانون ويتمتع القضاء بالاستقلال	*تعاني من الصراعات بين المكونات الدينية والطائفية،،الخ).
*تحمي مواطنيها من العنف السياسي والجنائي.	* ترتفع فيها معدلات العنف السياسي والاجرامي.
*تضمن الحريات المدنية والسياسية.	*لا تضمن الحريات.
*تحتل مركزاً متقدمة في المؤشرات الاقتصادية والحقوقية(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/مؤشر منظمة الشفافية الدولية/ مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية/ تقرير الحريات العالمية من مؤسسة فريدوم هاوس).	*لا تستطيع تحقيق النمو الاقتصادي أو التوزيع العادل للسلع الاجتماعية "انعدام المساواة الاقتصادية".*انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد.*تزايد معدل التضخم الاقتصادي. *مستويات عالية من الفساد المالي والإداري والسياسي.
*حالة البنية التحتية جيدة من حيث صيانة خدمة الطرق وجودتها والمستشفيات والمدارس،،الخ.	*ضعف البنى التحتية أو عدم ملائمتها/ نظام صحي منهار/ إنخفاض متوسط عمر الفرد،،الخ.

المصدر: من عمل الباحثة.

***الهوامش**

(*) تضم(20) دول أعضاء:(جمهورية افريقيا الوسطى/أفغانستان/بوروندي/ ساحل العاج/ جزر القمر/ جزر سليمان/ الصومال/ تشاد/هايتي/ ليبريا/ سيراليون/ تيمور الشرقية/ غينيا/ غينيا بيساو/ غينيا الجديدة/ جنوب السودان/بربنسيبي/ تيمور الشرقية/ ساوتومي/جمهورية الكونغو الديمقراطية)على الرابط www.g7plus.org.

(**)1. إنذار عال جداً بين(110-120)درجة.2. إنذار عال بين(100-110)درجة.3.إنذار بين(90- 100)درجة.4.ذات تحذير عال(80 – 90)درجة.5.ذات تحذير بين(70– 80)درجة.6.ذات تحذير منخفض(60-70)درجة.7.مستقرة (50-60)درجة.8.مستقرة جداً(40-50)درجة.9.عالية الاستقرار(30-40)درجة.10.مستدامة بين(20-30)درجة.11.عالية الاستدامة بين(0-20)درجة.

(•••) أعلن في أواخر شهر(آب من 2020)عن قيام رئيس وزراء تركيا(رجب طيب اردوغان) بوضع حجر الأساس لـ(سد اليسو) على نهر دجلة قرب منطقة(دراغيتجين على بعد(45) كلم من الحدود السورية يبلغ منسوب قمته(530)م ومنسوب الخزن الفيضاني الأعلى هو(528)م ومنسوب الخزن الاعتيادي للسد(525)م وحجم الخزن الكل(11,40)مليار متر مكعب والمساحة السطحية لبحيرة خزان السد(300)كلم مربع، ويقدر تكاليف انشائه(1,2) مليار دولار، وعليه، عند اكتمال تنفيذ السد سيتحكم في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق، حيث يبلغ الوارد المائي الطبيعي لنهر دجلة عند الحدود العراقية– التركية(20,93) مليار متر مكعب/سنة، وفي حالة تنفيذ المشاريع التركية" يتكون المشروع من(22) سداً ضخماً أهمها سد(اتاتورك/قارقيا/براجيل/قوم قايام/كيبان)، فان من المتوقع ان ينخفض الوارد المذكور الى (9,7)مليار متر مكعب/سنة الذي يشكل ما نسبته(47%) من الايراد السنوي لنهر دجلة "سيحجز (43%) من مياه دجلة الداخلة الى العراق و(40%) من مياه الفرات" وما له من انعكاسات خطرة على العراق في مجالات عدة(الزراعة: سيحرم(696) ألف هكتار من الأراضي الزراعية من المياه/ تأثيره على توليد الطاقة الكهربائية من المنشاءات الهيدروليكية القائمة على نهر دجلة وهي منظومتي (سد الموصل:السد الرئيس والتنظيمي على حد سواء وسدة سامراء) ومن ثم على امدادت المصانع ومحطات ضخ المياه للشرب والاستخدامات المنزلية،،الخ).